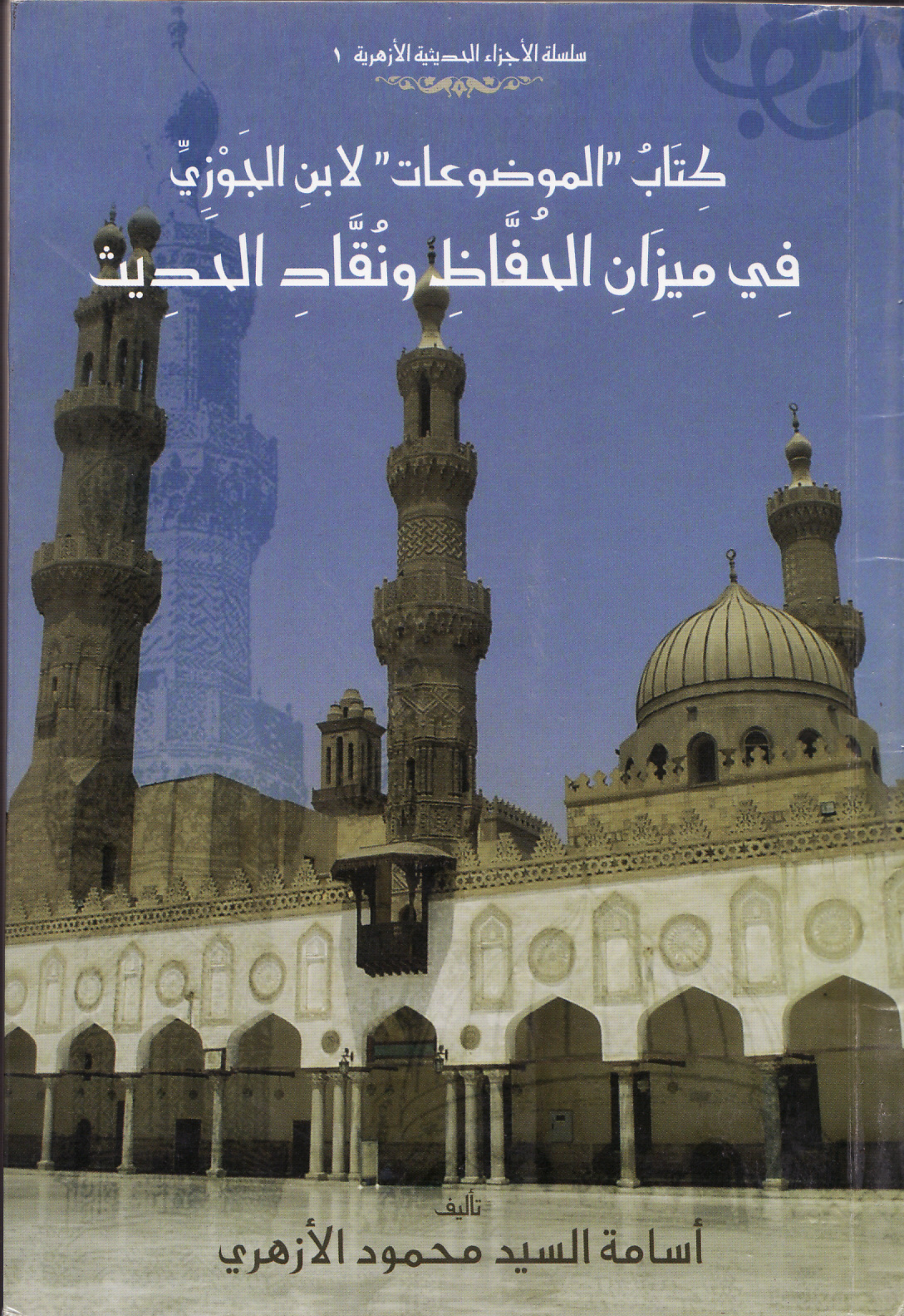

سلسلة الأجزاء الحديثية الأزهرية ١
كِتَابُ "الموضوعات" لابنِ الجَوْزِيِّ
فِي مِيزَانِ الحُفَّاظِ ونُقَّادِ الحديثِ
تأليف
أسامة السيد محمود الأزهري

سلسلة الأجزاء الحديثية الأزهرية ١

كِتَابُ "الموضوعات" لابنِ الجَوْزِيِّ
فِي مِيزَانِ الحُفَّاظِ ونُقَّادِ الحَدِيث

تأليف
أسامة السيد محمود الأزهري

الطبعة الأولى ٢٠١٤

ISBN 978-9948-421-76-4



التصميم والصف: قتيبة الحاويلي


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيد الأولين والآخرين، ورحمة الله تعالى للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

فهذا جزءٌ حديثيٌّ لطيف، يبحث في حال كتاب (الموضوعات) للإمام أبي الفرج ابن الجوزي رحمه الله تعالى، وما نشأ حول الكتاب من مختصرات، وتآليف، وتعقبات، مع ما وقع للكتاب من عناية الحفاظ والمحدثين والنقاد، من توقف عند أحكامه وقضاياه، وبحوثه الحديثية، مما يدل على مدى اهتمام أهل الصنعة بالكتاب.

ولقد تبيَّنَ لي بعد تأمُّلٍ أنَّه لا يخلو عن إفادةٍ، رغم أنه كتابٌ غيرُ محررٍ، وغيرُ جارٍ على مقتضى نظر المحدثين في تعليل الأحاديث، وأنه

لا يسلك مسالكهم الصناعية الدقيقة في سبر الرواة ونقد الأسانيد والوقوف عند عللها.

وكأني بمؤلفه -رحمه الله تعالى- كان يتعجل الحكم بالوضع، ولا يتأنى في جمع طرق الحديث، وتدبر مخارجه ووجوهه، حتى يتأتى له الحكم عليه من خلال مجموع طرقه.

فأحببت أن أجمع هنا شذرات كاشفات عن حال الكتاب، حتى يكون طالب الحديث على بصيرة من أمره، فإن من المهمات لطالب العلم أن يعرف أحوال الكتب، ومقاديرها، وأن يعرف عن كل كتاب ماله وما عليه، من واقع تعامل الأئمة مع ذلك الكتاب وكلامهم عليه، لا من الأحكام المتعجلة التي يصدرها بعض المعاصرين، قال الإمام أبو العباس أحمد بن الخطيب -المعروف بابن قنفذ- القسمطيني في كتابه: (شرف الطالب): (واعلم أن معرفة الكتب، وأسماء المؤلفين من الكمال، ومعرفة طبقات الفقهاء وأزمانهم من مهمات الطالب، وكذلك من ألف في عصر السائل)[1].

---

١ - نقله مسند العصر أبو الإسعاد الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات/١/٨٤، ط:

وهذا في مجرد معرفة الكتب وأسامي مؤلفيها، فكيف بمعرفة ما لكل كتاب من الخصائص والمزايا، وما انتهجه صاحبه من خطط وشروط، وبيان ما في شرطه والتزاماته من دقة أو خفة.

فمما لا ريب فيه أن من أهم موارد تكوين طالب العلم أن يعرف المظانَّ، وأن يَخْبُرَ الكتبَ، وأن يعرف ما ذهب إليه أئمة الفن في شأن كل كتاب، من واقع خبرتهم ونظرهم وممارستهم له.

بل قد كان من دأب المحدثين على وجه الخصوص التعرض للكتب المصنفة في الفنون الحديثية ومتعلقاتها بالنقد، ونصب الموازين الدقيقة لبيان حالها من جهة الصنعة، والتنبيه على مقدار ما تتَّسِم به من تحرير واستيفاء للشروط، أو غير ذلك من مخالفة شرطٍ، أو عدم متانة الشرط أصلا، مع بيان الجهات والحيثيات التي طرق الخلل من جهتها ذلك التصنيف، والاجتهاد في تعليل ذلك.

دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس.

ومثال ذلك كتاب (الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، لحافظ الديار المصرية ومسندها عبد الغني بن سعيد الأزدي، وذلك أنه انتهى إليه كتاب: (المدخل إلى الصحيح) للحاكم، فرأى فيه أوهامًا، جمعها في جزءٍ، قال الحافظ الذهبي: (ولعبد الغني جزءٌ بيَّن فيه أوهـام كتاب المدخل إلى الصحيح للحاكم، يدل على إمامته وسعة حفظه)[٢]، وكان الحافظ عبد الغني قد أرسل هذا الجزء إلى الحاكم، فأرسل إليه الحاكم يشكره ويدعو له، قال: (لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل بعث إلي يشكرني، ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل)[٣].

بل لقد زاد الإمام الحاكم نبلا ورجاحة وفضلا، فأقرأ كتاب الحافظ عبد الغني بن سعيد، وأملاه على الناس ليستفيدوه، وهو في ذلك لا يبالي أن الكتاب في انتقاده، بل انصرف همه وحرصه إلى الإخلاص للعلم حيث كان، وعلى أي يدٍ وقلمٍ وقع، وهذا منتهى الرفعة والنبل،

---

٢ - سير أعلام النبلاء /٢٦٩/١٧/، ط٩: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي.

٣ - تاريخ دمشق /٣٩٨/٣٦/، وتذكرة الحفاظ /١٠٤٨/٣/، وسير أعلام النبلاء /٢٧٠/١٧/، وتاريخ الإسلام /١٩٠/٢٨/.

فقد قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي رحمه الله: (سمعت أبا الحسين الصيرفي يقول: سمعت أبا عبد الله الصوري يقول: قال لي عبد الغني بن سعيد: لما وصل كتابي هذا إلى أبي عبد الله الحاكم أجابني بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمَّن كتابه إليَّ الاعتراف بالفائدة، وأنه لا يذكرها إلا عني)[٤].

قلت: وهذه الواقعة الجليلة، تناقلها العلماء، لما فيها من الإنصاف، حتى كأنها صارت مثلًا يضرب، قال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في (تاريخ دمشق): (وسمعت أخي أبا الحسين الفقيه يقول: قال لي الشيخ الفقيه أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبدالرزاق الزعفراني: لما بلغ الإمام أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتابه (المؤتنف)، وصنَّف في ذلك تصنيفًا، وحضر عنده ابن ماكولا، سأله الشيخ الإمام أبو بكر عن ذلك، فأنكر ولم يقرَّ به، وقال: (ينسبني الناس إلى ما لستُ أحسنه)، فاجتهد الشيخ الإمام أبو بكر في أن يعترف له بذلك، وحكى له ما كان من عبد الغني بن سعيد الحافظ في تتبعه أوهام أبي عبد الله

---

٤ - نقله السيوطي في: المزهر/٢/٢٧٣/، وفي: البارق/ص٤٩/.

بن البيع في كتاب المدخل، وحكايات عدة في هذا المعنى، وقال: (أرني إياه، فإن يكن صوابًا استفدته منك، ولا أذكره إلا عنك)، فأصر على الإنكار، وقال: (لم يخطر هذا ببالي قط، ولست أبلغ هذه الدرجة) أو كما قال، فلما مات الخطيب أظهر كتابه، وهو الذي سماه: (كتاب مستمر الأوهام، على ذوي النهي والأحلام، أبي الحسن الدارقطني، وأبي محمد عبدالغني بن سعيد، وأبي بكر أحمد بن علي الخطيب) وهو في عشرة أجزاء لطاف)[٥]، قال الذهبي في: (تاريخ الإسلام): (قلت: وقعت لي نسخة به، وهو كتاب نفيس، يدلّ على تبحّر مصنّفه وإمامته)[٦].

قلت: وهذا من ابن ماكولا هو منتهى الخفض والأدب والرعاية لجانب الخطيب البغدادي، وكأن السبب في إنكار الإمام الأمير الحافظ أبي نصر ابن ماكولا هو أنه لم يكن قد ألف كتابه بعد، وأنه إلى ذلك الحين كان فكرة تراوده، فقوي عزمه على ذلك بالتدريج، وكلما سأله الخطيب أن يبرز له كتابه دفع ذلك عن نفسه بأنه ما من

---

٥ - تاريخ دمشق /٣٤/٢٦٤/.

٦ - تاريخ الإسلام /٣٣/٢١٨/.

كتابٍ ثَمَّ ليبرزه، حتى إذا ما توفي الخطيب البغدادي كان هو قد استكمل كتابه فأبرزه.

والحاصل أن نقد الكتب العلمية، والتحرير عليها، كان سمتا حديثيا ساريا، وكان سنةً من سنن المحدثين، ما زالوا يولونه العناية، ويصرفون إليه الهمة، ونظائره وأمثلته عندهم لا تحصر، وبهذه العملية العلمية النقدية المتعاقبة، المستمرة على مدى الأجيال والطبقات، تحرر هذا العلم الشريف، ولم يقع فيه حرف ولا كلمة في تصنيف إلا تسلط عليها الحفاظ بالنظر، وقلَّبوها على سائر وجوهها، وتدبروا مداخلها ومخارجها، وسبروها واعتبروها، وعرضوها على موازين العلم والنقد، حتى تسفر عن غاية التحرير، ومنتهى النظر.

فالتعرض لكتاب الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- بالنقد، وبيان أوجه القصور في ممارسته للصنعة الحديثية، والتنقيب عن العلل التي طرقه الخلل من جهتها، كل ذلك من شأنه أن يكشف للمشتغل بهذا الفن معالم ودقائق وزوايا، من الكيفية الكاملة لعمل المحدث، وتتبين

له الوظائف المتعاقبة التي لابد له من القيام بها، حتى تكون هيئة النظر والحكم على الحديث تامة غير منقوصة.

فصل

في أن كتاب: (الموضوعات) لابن الجوزي غير محرر، وأن بحوثه الحديثية النقدية غير دقيقة ولا معتمدة، كما نص عليه الحفاظ الكبار

رحم الله الإمام ابن الجوزي رحمة واسعة، فلقد خدم العلم والشرع الشريف، ورفع الله تعالى له لسان الصدق في الآخرين، وانتفع الناس بكتبه وبعلمه، وأوتي في الوعظ والتذكير حظًّا فائقًا، لم يحظَ به إلا الأفذاذُ الموهبون، المقتدرون على امتلاك ناصية القلوب، والتمكن من البيان، ولا يزال أثره في العلوم المختلفة ساريا ومتداولا، وكان رحمه الله متفننا، صاحب علوم متعددة، ومواهب جمة.

لكن هنا وقفة بخصوص تحريراته وتصانيفه الحديثية، وخصوصا كتاب (الموضوعات)، فقد تبين من مجموع كلام الحفاظ وتآليفهم في نقد كتاب ابن الجوزي أنه كتابٌ غيرُ محررٍ ولا متقن، ولا هو جارٍ على مقتضى الصنعة الحديثية الدقيقة في نقد الأسانيد والرجال.

ولربما شدد بعض الحفاظ التعبير في حق الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-، حتى وصفه بعض الحفاظ والأئمة بالإساءة، قال الإمام البدر الزركشي في (النكت على مقدمة ابن الصلاح) أثناء كلامه على حديث من الأحاديث: (قال الحافظ المزي: «أساء ابن الجوزي بذكره في «الموضوعات»»، وله مثل هذا كثير)[٧].

ووصفه الحافظ ابن حجر بالاجتراء، قال في: (لسان الميزان): (واجترأ ابن الجوزي فذكره في الموضوعات)[٨].

وقال في: (تهذيب التهذيب): (وذهل ابن الجوزي، فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها، فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل)[٩].

---

٧ - النكت على مقدمة ابن الصلاح/٢/٢٨٢/، تحقيق: الدكتور زيد العابدين بلافريج، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨ - لسان الميزان/٣/٢٢١/، ترجمة عاصم بن مخلد، وقال ذلك أيضا في: تعجيل المنفعة/ ص٢٠٤/.

٩ - تهذيب التهذيب/١/٣٢١/، ترجمة أفلح بن سعيد، وانظر أيضا من تعقبات ابن حجر علي ابن الجوزي: تهذيب التهذيب/٣/٢١٥/، و/٤/٢٣٦/، و/٤/٣٦٢/، و/٥/٨٣/، و/٧/١٤٤/، و/١٠/١٩٦/، و/١١/١٢٦/، و/١١/١٧١/، و/١١/٢٥٥/.

بل نقل عنه الحافظ ابن حجر أمرا في: (لسان الميزان)، ثم عقب بقوله: (ودلت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينقد ما يحدث به)[10].

وقال الحافظ السخاوي في: (التحفة اللطيفة) في ترجمة أفلح بن سعيد: (وأقذع ابن حبان في الحط عليه بما لا ينبغي، بحيث تعقبه الذهبي، ثم شيخنا، وإن تبعه ابن الجوزي في غلطه، حيث ذكر الحديث الذي وهاه به في الموضوعات، وهو أفحش ما وقع له من الغلط في موضوعاته)[11].

وخلاصة ذلك كله أن ابن الجوزي رحمه الله متساهل في دعوى الوضع، لا يحقق مناطها ولا يحرره، ويتعجل الحكم بالوضع لأول النظر، ولا يعطي البحث الحديثي حقه ومستحقه من التحرير،

---

١٠ - لسان الميزان/٢/٨٣/، ترجمة ثمامة بن أشرس.

١١ - التحفة اللطيفة، في تاريخ المدينة الشريفة/١/١٩٣/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وابن الجوزي مشهور بالتساهل في دعوى الوضع)[١٢].

بل قال الإمام أبو الحسنات اللكنوي في: (الأجوبة الفاضلة): (وبالجملة فهو ضرب المثل في باب الإفراط، قل من جاء بعده إلا تعقبه وخطَّأه، ولم يقتد به في صنعه إلا من اختار التشدد والتساهل، وسلك مسلكه)[١٣].

وقد أقروا له في المقابل بالإجادة فيما أتى به على وجهه، وفيما حرره من أحاديث كتاب: (الموضوعات)، فقال الحافظ ابن حجر بعد حديثٍ أورده في: (المطالب العالية): (وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وكشف أمر هذا الحديث فأجاد)[١٤].

---

١٢ - أجوبة أحاديث المصابيح، المطبوع بآخر مشكاة المصابيح/ص٣٤٩/.

١٣ - الأجوبة الفاضلة، للأسئلة العشرة الكاملة/ص١٧١/، ط٤: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٤ - المطالب العالية/١٠/٧٨٩/، ط: دار العاصمة، ودار الغيث، السعودية، تحقيق: د سعد بن ناصر، سنة ١٤١٩هـ.

وبعد اللمحات السابقة من إقرار الحفاظ لابن الجوزي بالإحسان فيما حرره، وبالتعجل فيما لم يحرره، فإني أسوق كلامهم وعباراتهم حول كتاب الموضوعات إجمالا، مما يُعرب عن شدة اشتغال نقاد الحديث بتقليب الأنظار في الكتاب:

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في مقدمته: (ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيرًا مما لا دليل على وضعه، إنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة)[١٥]، وهو يقصد به ابن الجوزي رحمه الله، كما صرح بذلك الحافظ الزين العراقي، إذْ قال في: (التقييد والإيضاح): (وقد تقدم أن المصنف أنكر على من جمع الموضوعات في عصره، فأدخل فيها ما ليس بموضوع، يشير بذاك إلى ابن الجوزي، والله أعلم)[١٦].

---

١٥ - مقدمة ابن الصلاح/ص٩٨/، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

١٦ - التقييد والإيضاح/ص٣٤٦/، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

وقال الحافظ الشمس السخاوي في (فتح المغيث): (وعنى ابن الصلاح لهذا الجامع الشهير: أبا الفرج ابن الجوزي، بل ربما أدرج فيها الحسن والصحيح، مما هو في أحد الصحيحين، فضلا عن غيرهما، وهو مع إصابته في أكثر ما عنده، (عنده) توسع منكر، ينشأ عنه غاية الضرر من ظن ما ليس بموضوع -بل هو صحيح- موضوعا، مما قد يقلده فيه العارف تحسينا للظن به حيث لم يبحث، فضلا عن غيره.

ولذا انتقد العلماء صنيعه إجمالا، والموقع له في استناده في غالبه لضعف راويه الذي رمى بالكذب مثلا، غافلا عن مجيئه من وجه آخر.

وربما يكون اعتماده في التفرد قول غيره، ممن يكون كلامه فيه محمولا على النسبي، هذا مع أن مجرد تفرد الكذاب بل الوضاع، ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر، تام الاستقراء، غير مستلزم لذلك، بل لا بد معه من انضمام شيء مما سيأتي.

ولذا كان الحكم من المتأخرين عسرًا جدًّا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه، كشعبة والقطان وابنه مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا، إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب، أفاده العلائي، وقال: «فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمدا، لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح» انتهى، وفي جزمه باعتمادهم في جميع ما حكموا به من ذلك توقف.

ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية، في الأحاديث الواهية» كثيرا مما أورده في الموضوعات، كما أن في الموضوعات كثيرا من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه، قال شيخنا: «وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما كتب».

قال: «ولو انتدب شخص لتهذيب الكتاب، ثم لإلحاق ما فاته لكان حسنا، وإلا فعدم الانتفاع به إلا للناقد؛ إذ ما من حديث إلا ويمكن أن لا يكون موضوعا»[17].

قلت: وهذه الوظيفة العلمية الجليلة، القائمة على تهذيب كتاب ابن الجوزي، وإلحاق ما فاته، وتحرير الكلام على ما ورد فيه من أحاديث، والتوسع في العزو، والنظر في الرواة، مما يفضي إلى تحرير الكتاب، وتخليصه من مزالقه، هي الوظيفة العلمية الجليلة التي قام بها الحافظ السيوطي في سلسلة كتبه حول موضوعات ابن الجوزي، وعلى رأسها: (اللآلئ المصنوعة)، وسيأتي لهذا المعنى مزيد بيان في فصل مستقل.

ويستوقفني في هذا النسق ذلك التراكم الذي يبنى به العلم، فالفكرة التي اقتنصها الحافظ ابن حجر حول حاجة كتاب ابن الجوزي إلى عملٍ تحريريٍّ دقيق، سجلها وبثها في تلامذته، وسَرَتْ من تلامذته إلى تلامذتهم، حتى نهض بها السيوطيُّ بعد مدة، فأخرج في تحرير موضوعات ابن الجوزي عدة كتب، ثم قام ابن عراق بتلخيص ذلك

---

١٧ - فتح المغيث/١/٢٥٥، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

كله وتحريره، وهكذا يتراكم العلم، بحيث تتوارد أجيال العلماء على استخراج الأفكار، ثم تنفيذها، ثم تحريرها، ثم تلخيصها، وهكذا.

وممن تكلموا أيضا على كتاب ابن الجوزي وحاجته إلى تحرير: الحافظُ الذهبي رحمه الله، قال في: (تاريخ الإسلام): (ومع تبحر ابن الجوزيِّ في العلوم، وكثرة اطلاعه، وسعة دائرته، لم يكن مبرزاً في علم من العلوم، وذلك شأنُ كلِّ من فرَّق نفسه في بحور العلم، ومع أنه كان مبرزًا في التفسير والوعظ والتاريخ، ومتوسطًا في المذهب، متوسطًا في الحديث، له اطلاعٌ تامٌّ على متونه، وأما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوقُ المحدثين، ولا نقد الحُفاظ المبرّزين؛ فإنه كثير الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة، مع كونه كثيرَ السياق لتلك الأحاديث في الموضوعات، والتحقيق أنه لا ينبغي الاحتجاج بها ولا ذكرها في الموضوعات، وربما ذكر في الموضوعات أحاديث حسانًا قوية.

ونقلتُ من خط السيف بن المجد قال: «صنف ابن الجوزي كتاب «الموضوعات» فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة، مخالفة للنقل والعقل، ومما لم يصب فيه إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض

الناس في أحد رواتها، كقوله فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة، ولا معارضة لكتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك الرجل في راويه، وهذا عدوانٌ ومجازفة»)[١٨].

حتى انتهى الأمر بالذهبي إلى التنصيص على أن الإمام ابن الجوزي لا يُعدُّ حافظا بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للكلمة، والتي تعني: المعرفة الدقيقة بفنيّات الصنعة الحديثية، والتمهر بمسالك الحفاظ والنقاد والصيارفة في نقد الأحاديث وتعليلها، فقال الحافظ السيوطي في: (طبقات الحفاظ): (قلت: قال الذهبي في: «التاريخ الكبير»: «لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطّلاعه وجمعه»)[١٩].

---

١٨ - تاريخ الإسلام/٤٢/٣٠٠/، ونقله الصلاح الصفدي في: الوافي بالوفيات/١٨/١١٣/، والحافظ السيوطي في: طبقات المفسرين/ص٦١/.

١٩ - طبقات الحفاظ/ص٤٨٠/.

قلت: فلا يصح بِناءً على ذلك وصف الإمام ابن الجوزي بالحفظ، إلا مع وجود قيد، يصرف تلك الصفة الجليلة عن الاصطلاح الشائع عند أهل الحديث، عند استعمالهم لوصف الحفظ، قال الخطيب البغدادي في: (الجامع): (الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة، وهو سمة لهم، لا يتعداهم، ولا يوصف بها أحد سواهم، لأن الراوي يقول: «نا فلان الحافظ» فيحسن منه إطلاق ذلك، إذ كان مستعملا عندهم، يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم، ولا يقول القارئ: «لقنني فلان الحافظ»، ولا يقول الفقيه: «درسني فلان الحافظ»، ولا يقول النحوي: «علمني فلان الحافظ»، فهي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين، من وجدت فيه قبلت أقاويله، وسلم له تصحيح الحديث وتعليله)[٢٠].

---

٢٠ - الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع/١٧٢/٢/، ط: مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، ونقلها عن الخطيب الإمام الزركشي في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح)/١/٥٤/، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الدكتور زين العابدين بلافريج.

والحاصل أن ابن الجوزي رحمه الله مشتغل بالحديث، فهو محدث مسند مُصَنِّفٌ مكثر، لكنه لا يوصف بالحافظ بإطلاقه المعهود عند أهل الحديث.

وقال الإمام الزركشي في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح): (قد كثر منهم الحكم على الحديث بالوضع، استنادًا إلى أن راويه عرف بالوضع، فيحكمون على جميع ما يرويه هذا الراوي بالوضع، وهذه الطريقة استعملها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، وهي غير صحيحة؛ لأنه لا يلزم من كونه معروفا بالوضع أن يكون جميع ما يرويه موضوعا، لكن الصواب في هذا أنه لا يحتج بما يرويه لضعفه، ويجوز أن يكون موضوعا، لا أنه موضوع لا محالة، وقد قال القاضي أبو الفرج النهرواني في المجلس المائة من كتاب «الجليس الصالح»: «زعم جماعة من أهل صناعة الحديث وكثير ممن لا نظر له في العلم، فظن أن ما ضعف راويه فهو باطل في نفسه، ومقطوع على إنكاره من أصله، وهذا جهل ممن ذهب إليه، وذلك أنَّ راويًا معروفًا بالكذب في رواياته، لو روى خبرًا انفرد به، مما يمكن أن يكون حقًا أو يكون

باطلا، لوجب التوقف عن الحكمِ بصحته والعملِ بما تضمنه، ولم يجز القطع على تكذيب روايته، والحكم بتكذيب ما رواه» انتهى)[٢١].

وقد تكلم العلامة السيد أبو الحسنات محمد الحي اللكنوي في: (الأجوبة الفاضلة)، و(تحفة الكملة، على حواشي تحفة الطلبة، في مسح الرقبة)، ورسائله في بحث الزيارة النبوية، فقال: (إن ابن الجوزي مع جلالة قدره، ونخامة ذكره، له تشدد وتساهل في الحكم بوضع الحديث وضعفه، به ارتفع الأمان عن قبول قوله، مالم توجد موافقة غيره به).

---

٢١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح/٢/٢٦٥/، وعبارة النهرواني التي نقلها الزركشي رحمه الله هنا من كتابه (الجليس الصالح)، موجودة في النسخة المطبوعة من الكتاب، فانظر (الجليس الصالح الكافي، والأنيس الناصح الشافي)/٤/٢٠٧/ ط١: عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وللكتاب طبعة أخرى، حيث طبع أيضا في مكتبة فياض، القاهرة، سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، تحقيق: عادل شوشة، وهذه الطبعة في مجلد واحد، والنص المذكور فيها/ص٩٨١/.

فصل

في المدارك الأربعة التي تطرق الخلل من خلالها إلى كتاب الموضوعات

وقد فتشت ونقبت عن سبب ذلك كله، وعن كيفية تسرب ذلك إلى كتاب الموضوعات، فانتهيت بعد تأملٍ إلى أن السبب في ذلك أربعة مدارك، في غاية الأهمية:

المُدرك الأول:

أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- له مسلكٌ في نقد الرجال غيرُ دقيقٍ، حيث يسرف في نقل ما جرح به الراوي، ولا يعتني بكلام النقاد في تعديله، وأنه يرى أن تقديم الجرح على التعديل متعين.

وأصل ذلك كله أنه جمع كتابًا كبيرًا في الضعفاء، تعرض فيه لنقد الرجال، وكتابه هذا مشهور ومطبوع، ولعله هو الأصل الذي استعان به بعد ذلك في استخراج أحاديث الوضاعين أو المتهمين بالوضع،

وجعل ذلك من ضمن موارد كتاب الموضوعات، وإن كنت قد رأيت بعد ذلك أنه يذكر كتابه: (الموضوعات) في مقدمة كتاب: (الضعفاء والمتروكين)[٢٢]، فيكون المنهج الذي مشى عليه في النظر في الرجال في كتاب: (الموضوعات)، هو بعينه المنهج الذي استصحبه في نقد الرجال في كتاب (الضعفاء والمتروكين).

وكتاب ابن الجوزي هذا في الرجال ذكره الحافظ الذهبي في أوائل: (ميزان الاعتدال)، وذكر أنه اعتمده، واعتنى به، فاختصره وهذبه، ثم أنشأ ذيولا عليه، قال: (ولأبي أحمد بن عدي كتاب: «الكامل»، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك، وكتاب أبي الفتح الأزدي، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل»، و«الضعفاء» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم، وغير ذلك

---

٢٢ - الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي/١/٧/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.

وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على «الكامل» لابن عدي بكتاب لم أره[٢٣]، وصنف أبو الفرج ابن الجوزي كتابًا كبيرًا في ذلك، كنت اختصرته أولا، ثم ذيلت عليه ذيلا بعد ذيل)[٢٤].

وعليه فقد خَبَرَ الحافظُ الذهبيُّ كتابَ (الضعفاء) لابن الجوزيِّ، ومارسه، ودرس ومَحَّصَ أحوال رجاله، فانظر كيف جاءت خلاصة ممارسة الذهبي للكتاب، أنه نص على أن ابن الجوزي يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، حتى صرح الذهبي تصريحًا بأن هذا من عيوب كتابه، قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد من: (ميزان الاعتدال): (وقد أورده أيضا العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في: «الضعفاء»، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه،

---

٢٣ - لعل الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- يقصد كتاب: (ذخيرة الحفاظ) لابن طاهر المقدسي، فقد أعاد فيه ابن طاهر ترتيب كتاب الكامل لابن عدي على الأحاديث لا على الرواة، فجمع بذلك لكل حديث طرقه المفرقة في تراجم عدد من الرواة، مع تحريرات أخرى زائدة على ذلك، وكتاب ابن طاهر مطبوع في: دار السلف، الرياض، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦، تحقيق: د عبد الرحمن الفريوائي.

٢٤ - ميزان الاعتدال/١/١١٢/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا «أبان بن يزيد» لما أوردته أصلا)[٢٥].

وقال أيضا العلامة المحدث السيد: عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري في جزئه الحديثي المسمى: (بيان نكث الناكث): (وقد عابوا على ابن الجوزي في كتابه في الرجال صنيعه الذي تفرد به عن أهل الحديث، وهو الاقتصار على ذكر ما قيل في الرجل من الجرح دون التعديل، لأن ذلك ينافي الأمانة العلمية أولا، ويضلل الباحث عن حال الرجال ثانيا)[٢٦].

قلت: فكأن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- لما أن سلك هذا المسلك، وجعل يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، أوصله ذلك إلى التشديد في حق رجالٍ، لا يتناهى بهم الأمر إلى أن يعد حديثهم موضوعا، فيجعله هو موضوعا، ويدرجه في كتاب الموضوعات.

---

٢٥ - ميزان الاعتدال/١/١٣١/، ونقله عنه الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي في: (الرفع والتكميل)/ص٦٦/.

٢٦ - بيان نكث الناكث، المتعدي بتضعيف الحارث/ص٤٩/، مطبوع ضمن مجموع، في: دار الإمام النووي، الأردن، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

وجملة القول أن شرط الإمام ابن الجوزي في نقد الرجال غير دقيق، وأنه من جملة المتشددين في النقد، ومثل هذا المسلك يفضي إلى الحكم بالوضع على طائفة من الأحاديث، لا يتنزل حالها إلى الوضع، وأرى أن كتاب: (الموضوعات) لابن الجوزي وكتاب: (الضعفاء والمتروكين) له، ينبغي أن يدرسا معا دراسة واحدة، من حيث إن كتاب (الموضوعات) بمثابة التطبيق العملي، للبحوث التي اختارها في نقد الرجال في كتاب (الضعفاء والمتروكين)، فينبغي التأمل المطول في منهجه في نقد الرواة، ومقارنة اختياراته ببقية كلام النقاد، لمعرفة مسالكه في النقد، ثم إن الذي كان يستقر عليه في الرواة هو الذي كان يمهد به للحكم على الأسانيد، فكان كتاب (الضعفاء والمتروكين) بمثابة المدخل والمفتاح إلى فهم أسباب أحكامه على الأحاديث في كتاب (الموضوعات).

وخذ مثالا لعدم تحرير ابن الجوزي في سبر الراوي ونقده، وتتبع كلام النقاد فيه، قال ابن حجر في: (لسان الميزان): (أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض، فيه لين، قال ابن الجوزي: «ضعيف» انتهى، وقد وثقه الدارقطني، فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب، وذكره

ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، ولم يذكره أحد ممن صنف في الضعفاء، ثم رأيت سلف ابن الجوزي، فقرأت بخطه في كتاب: «الأباطيل» للجوزقاني، لما ذكر حديثا من طريق أبي عبيدة هذا، عن: مالك بن سعير: عن ثور بن يزيد: ثنا عبد الرحمن بن أبي مسلم: عن عطية بن قيس: عن أبي بن كعب قال: «علمت رجلا سورة من القرآن» الحديث، وقال بعده: «هذا حديث باطل، وعبد الرحمن وأبو عبيدة ضعيفان»، كذا قال)[٢٧].

قلت: فهذا أنموذج جليل، في غاية الأهمية، لبيان أن عدم التحرير في نقد الرجل، يؤول إلى غلط في الحكم على الحديث، وأن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- كان يقع له شيء من التعجل وعدم التثبت في حال الراوي، حتى خلص الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- إلى هذه القاعدة الكلية: (لا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب).

وقد اشتملت العبارة المذكورة أيضا على فوائد دقيقة، تبين القرائن التي كان يستعين بها الحافظ ابن حجر على تحرير القول في حال الرواة،

---

٢٧ - لسان الميزان/٧/٧٩/.

فالقرينة الأولى: عدم الالتفات إلى التضعيف بلا سبب، القرينة الثانية: تفرد الجوزقاني وابن الجوزي بالتضعيف دون سائر من ألف في الضعفاء يورث ريبة وتوقفا في دقة ذلك التضعيف، القرينة الثالثة: أن هذا التضعيف الذي تفردا به، والعاري عن بيان أسبابه، قد وقع في مقابل توثيق جماعة من النقاد، منهم الدارقطني، وابن حبان، والحاكم، فهذه القرائن مهمة جدا، في تجلية مسالك نقد الرجال عند أئمة الفن.

هذا وقد قال العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري في: (التهاني): (فمن خالف هذا الاصطلاح، وأعطى للراوي رتبة في الجرح هو أعلى منها، وأحسن حالا مما رمي به، وحكم على حديثه بسببها، مما هو مخالف لرتبته، فقد ارتكب خطأً، ويترتب على ذلك إبطال حديث ذلك الراوي الذي لم يصل حديثه إلى الوضع، مع أنه مقبول عند أهل الحديث، لأن الجرح الذي رمي به لا يبلغ درجة أن يرد خبره ولا يعمل به عندهم، فالخروج عن قواعد أهل الفن يوقع الإنسان في الزلل)[٢٨].

---

٢٨ - التهاني/ص٢٠/ بتصرف واختصار.

وقد نهض الحافظ المتقن علاء الدين مغلطاي ت ٧٦٢هـ -رحمه الله تعالى- لتحرير كتاب (الضعفاء) لابن الجوزي في كتاب كبير حافل، اسمه: (الاكتفاء، في تنقيح كتاب الضعفاء)، والكتاب في ثلاثة مجلدات كبار، وهناك قطعة من مخطوط الجزء الثاني في دار الكتب المصرية، وقد وقف عليها، وأطال في وصف منهج الحافظ مغلطاي من خلالها صديقنا فضيلة الدكتور ناصر عبد العزيز فرج أحمد، في تقدمته الضافية لكتاب: (إصلاح ابن الصلاح) لمغلطاي[٢٩]، وفضيلة الدكتور ناصر عبد العزيز مُتفَرِّدٌ بوصف منهج مغلطاي في كتاب الاكتفاء، فله جزيل الشكر على ذلك.

والذي يجزم لك بذلك كله هو تصريح ابن الجوزي نفسه أوائل كتاب الموضوعات بأنه جعل كتاب الضعفاء له، مفتاحا لكتاب الموضوعات، حيث قال: (فمتى رأيت حديثا خارجا عن دواوين الإسلام، كالموطأ، ومسند أحمد، والصحيحين، وسنن أبي داود ونحوها، فانظر فيه، فإن كان له نظير من الصحاح والحسان قرب أمره، وإن ارتبت فيه،

---

٢٩ - إصلاح ابن الصلاح/١/١٦٧-٢٢٧/، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

ورأيته يباين الأصول، فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى بـ«الضعفاء والمتروكين»، فإنك تعرف وجه القدح فيه، وقد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعا، أو مقلوبا، أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعب الأحوال، ولا يعرف ذلك إلا النقاد)(٣٠).

فهو هنا يصرح تصريحا بأن الاعتماد في بيان أحوال الرواة، وفي تعليل الأحكام على الرجال، مما يفضي إلى الحكم بالوضع عنده وفي نقده، إنما يُرْجع فيه إلى كتابه في الضعفاء، وكأنه بسط هناك المقدمات التي من اطلع عليها خلص إلى تسليم أحكامه بالوضع، وعليه فلابد من اعتبار الكتابين شيئا واحدا، وأن يُدرسا معا دراسة واحدة، وكأن كتاب الضعفاء بمثابة التقدمة والتمهيد لكتاب الموضوعات، وعليه فإن ما يطرق منهجه في الحكم على الرجال في كتاب الضعفاء من خلل، سينجرُّ حتما إلى مدى الدقة في أحكامه على الأحاديث في كتاب الموضوعات.

٣٠ - الموضوعات/١/١٤١، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

المُدرك الثاني:

أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- لم يكن دقيقا في تنزيل كل حديث على درجته اللائقة به، فيحكم بالوضع على ما ليس بموضوع، ويخلط بين الواهي والموضوع، وبينهما فرق صناعي دقيق، فقد ألف كتابه: (العلل المتناهية)، فلم يكن دقيقًا في الفصل بين الواهي والموضوع.

حتى قال شيخُ الإسلام الحافظُ ابنُ حجرٍ -رحمه الله تعالى- في: (النكت على ابن الصلاح): (ولابن الجوزيِّ كتابٌ آخر سماه: «العلل المتناهية، في الأحاديث الواهية»، أورد فيه كثيرًا من الأحاديث الموضوعة، كما أورد في كتاب الموضوعات كثيرًا من الأحاديث الواهية، وفاته من كلا النوعين قدرُ ما كتب في كلٍّ منهما أو أكثر، والله الموفق)[٣١].

وقال الحافظ الشمس السخاويُّ -رحمه الله رحمة واسعة- في: (فتح المغيث): (ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل

---

٣١ - النكت على ابن الصلاح/٢/٨٤٨، وهو في الرسالة المستطرفة/ص١٤٩.

المتناهية، في الأحاديث الواهية» كثيرًا مما أورده في الموضوعات، كما أن في الموضوعات كثيرا من الأحاديث الواهية)[٣٢].

وقال الحافظُ الناقدُ السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماريُّ في جزء: (درء الضعف): (قلت: ومن تناقضه أنه أورد أحاديث كثيرة في كتابه: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ثم أوردها في الموضوعات، وبين موضوع الواهي والموضوع فرق)[٣٣].

ثم إن السيد الغماري -رحمه الله تعالى- نبه في موضع آخر إلى حيثيةٍ، يشتبه النوعان فيها من جهة، ويفترقان من جهة أخرى، بيان ذلك أنه قال في جزء: (الاستعاذة والحسبلة): (على أن الموضوع والواهي في درجة واحدة، من جهة عدم الاحتجاج بكلٍ منهما، حتى في فضائل الأعمال كما قرروه، وإنما فرقوا بينهما اصطلاحًا، كما فرقوا بين الحسن

---

٣٢ - فتح المغيث/١/٢٥٥/.
٣٣ - درء الضعف/ص٧٢/ بتصرف.

والصحيح كذلك، مع أنهما في مرتبة واحدة، من جحية كل منهما، لأمورٍ مبسوطة في محلها، وبالله تعالى التوفيق)[٣٤].

قلت: وهذا التشبيه حسن، فإن الاشتباه البالغ بين درجة الموضوع والواهي، والتداخل بين المرتبتين، يجعل العبارة غير منضبطة عند إرادة حد كل مرتبة، كما وقع في حد الحسن وحد الصحيح، إذ ظلت العبارات تضطرب في تحديد معالم كل مرتبة حتى قال الحافظ

---

٣٤ - الاستعاذة والحسبلة، ممن صحح حديث البسملة/ص١٦/، وانظر أيضا في تعريف الحديث الواهي: تقدمة ابن الجوزي لكتاب: العلل المتناهية/١/١/، حيث جعل الواهي هو الحديث الشديد التزلزل، الكثير العلل، ثم انظر أوائل كتاب: (الكشف الإلهي، في شديد الضعف والموضوع والواهي)، للعلامة السندروسي، تحقيق أستاذنا العلامة الدكتور: محمد محمود أحمد بكار، حيث جعل الواهي ما روى بسند أو أسانيد، في كل منها متروك، ثم انظر بحثًا لطيفًا في محاولة جمع شتات أقوال أهل الفن، في تعريف الواهي، للأستاذ الدكتور: علي عبد الباسط مزيد في: موسوعة علوم الحديث/ص٨١٦/، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

وقد أشار الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري إلى أن له تحريرًا خاصًا به، ينتهي فيه إلى أنه لا فرق بين الموضوع والواهي، قال في: (المغير، على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير)/ص١٢/: (ولم أستقص فيه كل الاستقصاء، بل اقتصرت على ما هو ظاهر الوضع، واضح البطلان، بحيث قد يكون الموضوع في الكتاب قدر ما ذكرته، ولكن لما كان فيه بعض احتمال جعلته من قسم الواهي، فتركته، استناداً إلى تفرقتهم بين الواهي والموضوع، وإن كان ذلك عندنا غير صواب ولا مقبول، وشرح ذلك وبيان دليله يطول، ويحتاج إلى تأسيس وتأصيل، ومراجعة واسعة لكتب الرجال، وأحوال الضعفاء والمتروكين).

الذهبي في: (الموقظة): (ثم لا تطمع أن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح، بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه، وهذا حقٌّ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذا الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق)[٣٥].

والحاصل أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- لم يدقق في نقد الرجال أولا، ثم لم يحرر الفوارق بين درجات الأحاديث ثانيا، مما جعل الكتاب يحتاج إلى تحرير وتمحيص.

---

٣٥ - الموقظة/ص٢٩.

المُدرك الثالث: -وهو أهم وأكبر-:

أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- قد بنى كتاب (الموضوعات) جُمْلةً وأصلا على كتاب (الأباطيل) للجوزقاني، واستقى مادة كتاب: (الموضوعات) من كتاب (الأباطيل)، حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة في ترجمة الجوزقاني في (تكملة الإكمال): (وقال لي نصر بن أبي الفرج بن الحصري بمكة: إن أبا الفرج ابن الجوزي لما صنف كتاب «الموضوعات» إنما أخذه من كتابه، يعني: الجورقاني)[٣٦].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمته في: (سير أعلام النبلاء): (له مصنف في الموضوعات يسوقها بأسانيده، يروي عن أبي محمد الدوني فمن بعده، وعلى كتابه بنى أبو الفرج بن الجوزي كتاب: «الموضوعات» له)[٣٧].

---

٣٦ - تكملة الإكمال/٢/١٨٦/، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة ١٤١٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي.

٣٧ - سير أعلام النبلاء/٢٠/١٧٨/، وهو أيضا في تاريخ الإسلام/٣٧/١٤٠/.

وقال الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان) بعد أن نقل كلاما لابن الجوزي في حق الجوزقاني: (وأشار بهذا الوصف إلى أن الحسين بن إبراهيم المذكور هو الحافظ المعروف بالجوزقاني، وقد ارتضاه هو، ونسخ كتابه الذي سماه: «الأباطيل والمناكير» بخطه، وذكر كثيرا من كلامه فيه، في كتاب: «الموضوعات»، ولا ينسبه إليه، كما بينت ذلك في عدة مواضع)[٣٨].

قلت: ومما يؤكد ذلك أن ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- بلغ من شدة عنايته بكتاب الأباطيل أنه كان قد نسخه لنفسه بخطه، وكأني به قد أكبَّ عليه، واعتنى به، وتأثر بطريقته، ومشى على منهجه، حينما أراد أن ينشيء كتاب الموضوعات، قال الحافظ ابن حجر في: (فتح الباري): (وقد وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور، وترجمه بالأباطيل، وهو بخط ابن الجوزي، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه في الموضوعات)[٣٩].

---

٣٨ - لسان الميزان/٢/٢٦٩/.

٣٩ - فتح الباري/١٠/٣٠٦/، ونحوه في لسان الميزان/٢/٢٧٠/.

وقال أيضا في: (لسان الميزان): (قال الجوزقاني في كتاب الأباطيل)، فنقل عنه عبارة، ثم أتبعها قوله: (ولكن النسخة بالكتاب المذكور بخط أبي الفرج ابن الجوزي)[٤٠].

وهنا وقفة، فإن ابن الجوزي قد نسخ كتاب الأباطيل بخطه كما سبق، كما أنه اقتضب لنفسه أيضا كتابا انتقاه من (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، قال الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان): (ووقع بخط ابن الجوزي في منتقاه من الجرح والتعديل)[٤١]، وقال أيضا في: (لسان الميزان): (وقال أبو حاتم: مجهول، كذا ذكره المصنف في المغني، ولم أره في كتاب ابن أبي حاتم، ولعله ذكره في موضع آخر، وكأنه عن نسخة أخرى، فقد رأيته بخط من أثق به عن: «المنتقى من كتاب ابن أبي حاتم»، بخط ابن الجوزي)[٤٢]، فهذه لمحات مهمة، يمكن أن يستفاد منها في دراسة مصادر ابن الجوزي في بحوث الرجال، وفي نظره في الأسانيد، وفي كيفية تعليله للأحاديث.

---

٤٠ - لسان الميزان/٥/٤٢٩/، ترجمة محمد بن يحيى الزهري.

٤١ - لسان الميزان/٢/١٦٢/، ترجمة حازم بن بشير.

٤٢ - لسان الميزان/١/٤٦/، ترجمة إبراهيم بن حديرة.

وأقول: عَوْدٌ إلى اعتماد الإمام ابن الجوزي رحمه الله على الجوزقاني رحمه الله، فإن كتاب (الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهير) تأليف الإمام الحافظ: أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين الهمداني الجوزقاني، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، كتاب مشكل؛ لأن طريقته فيه إيراد الحديث الباطل أو المعلول، وتعقيبه بالخبر الصحيح الثابت، مشيرًا إلى أنَّ المعارضة دليل بطلان الأول، قال الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفاظ): (وهو محتوٍ على أحاديثَ موضوعةٍ وواهيةٍ، طالعته واستفدت منه، مع أوهام فيه، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها)[٤٣].

قلت: وطريقته هذه دقيقة جدًا، وفيها خطورة ومجازفة؛ إذ مجرد التعارض بين الحديثين ليس بكافٍ في الإعلال، لاحتمال وجود وجهٍ من وجوه الجمع بينهما، خَفِيَ على المتصدي لذلك، وتبدى لغيره، فالأمر موقوفٌ على التنقيب على الأحاديث، ثم على مباحثَ أصوليةٍ عاليةٍ في أبواب التعارض والترجيح، ولذلك فقد انتقد الحفاظ مسلك الجوزقاني ذلك، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في: (النكت

---

٤٣ - تذكرة الحفاظ/١٣٠٨/٤.

على ابن الصلاح): (فقد أخطأ من حكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة مطلقًا، وأكثر من ذلك الجوزقاني في كتاب: «الأباطيل» له، وهذا لا يتأتى إلا حيث لا يمكن الجمع بوجهٍ من الوجوه، أما مع إمكان الجمع فلا)[٤٤]، ثم ساق الحافظُ أمثلةً لذلك.

وقد نقل عبارةَ الحافظِ ابن حجر هذه العلامةُ المحدثُ السيد محمد جعفر الكتاني ت١٣٤٥هـ في: (الرسالة المستطرفة)[٤٥]، وعنه نقلها شيخ شيوخنا العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري ت١٤١٨هـ في كتاب: (التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني)[٤٦].

وللحافظ ابن حجر عبارة أخرى في ذلك، أوسع وأجمع، فقد ذكر في: (القول المسدد) كلام ابن الجوزي على أحد الأحاديث ثم قال: (قولُ ابنِ الجوزي: «إنه باطل»، و«إنه موضوع» دعوى لم يستدل

---

٤٤ - النكت على ابن الصلاح/٢/٨٤٦/.

٤٥ - الرسالة المستطرفة/ص١٤٩/، ط: دار البشائر، بيروت.

٤٦ - التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني/ص٦/، ط: دار الأنصار، القاهرة، (د ت).

عليها، إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أن لا يمكن بعد ذلك؛ إذ فوق كل ذي علم عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقف فيه، إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهره له)[٤٧].

فقد تبين أن نقدَ المتن أمرٌ دقيق، عميقُ الغور، وعرُ المسلك، لكونه مبنيا على مقايسة وموازنة، وإلمامٍ بمدى اتساقِ المتن، وموائمته لغيره من الكليات والأصول، من الكتاب، والسنة، والعمل المتوارث، والإجماع، والأصول عامة، والثوابت تاريخية وغير ذلك، إضافة إلى إنفاق عمرٍ طويلٍ في ممارسة صنعة الحديث، والأُنسِ بالألفاظ والأحوال النبوية.

---

٤٧ - القول المسدد/ص١٦/.

فكان لابد له من: سعة الاطلاع، والتمهر التام بالحديث وعلومه، ومن الإلمام بالفقه وأصوله؛ إذ لهما مدخل كبير في تكوين الآلة التي يمارس بها المحدث النظر في المتون.

فلما أن كان هذا هو منحى الجوزقاني في كتابه، في صعوبة المنهج، ثم في صعوبة التطبيق، فقد كانت متابعة ابن الجوزي له سببا في خروج كتابه على هذه الصورة، فضلا عن اختلاف فلسفة الكتابين، فبناء أحدهما على الآخر مفضٍ إلى خلل لا محالة، وذلك أن الجوزقاني يقصد إلى النظر في المتون، وتوظيف ذلك في النقد والتعليل، بينما ابن الجوزي ينظر في مخارج الحديث وطرقه.

ولعل الذي دفع الجوزقاني إلى تعليل المتون بعضها ببعض هو قلة خبرته بأحوال الرجال، قال الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان): (فلعل الجوزقاني دخل عليه إسناد في إسناد؛ لأنه كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين، وجل اعتماده في كتاب الأباطيل على المتقدمين

إلى عهد ابن حبان، وأما من تأخر عنه، فيعل الحديث إن رواته مجاهيل، وقد يكون أكثرهم مشاهير)[٤٨].

المُدرك الرابع:

أن ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- كان إذا فرغ من تأليف الكتاب من كتبه لا يحرره، ولا يراجعه، بل يشرع بعده في كتاب آخر، فوقعت في كتبه الأوهام لأجل ذلك، قال الموفق عبد اللطيف بن يوسف البغدادي: (وكان كثير الغلط فيما يصنفه فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره)، فعلق الحافظ الذهبي على ذلك بتعليقات مهمة، قال في: (طبقات الحفاظ): (قلت: نعم، له وهم كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة، والتحويل إلى مصنف آخر، ومن أن جل علمه من كتب صحف، ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي)[٤٩]، وقال في: (سير أعلام النبلاء): (قلت: هكذا هو، له أوهام وألوان، من ترك

---

٤٨ - لسان الميزان/٢/٢٧٠/.

٤٩ - تذكرة الحفاظ/٤/١٣٤٧/.

المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئا لو عاش عمرا ثانيا لما لحق أن يحرره ويتقنه)[٥٠].

هذا وقد ألف ابن الجوزي كتاب الموضوعات على مراحل، فخرجت منه نسخةٌ أولى، وكانت موجودةً في حَوْزةِ الحافظ الزين العراقي رحمه الله، وكانت بخط الحافظ الزكيّ المنذريّ رحمه الله تعالى، قال الحافظ العراقيُّ في: (التقييد والإيضاح): (هكذا نقلته من نسخة الموضوعات بخط الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذري، وهذه النسخة هى النسخة الأولى من الكتاب، ثم زاد ابن الجوزى فى الكتاب المذكور أشياء، وهى النسخة الأخيرة، فقال فيها: «رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفسا»، هكذا نقلته من خط علي، ولد المصنف، من الموضوعات)[٥١].

وكان الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- قد قال في: (ميزان الاعتدال): (حبيب بن ثابت، لا يدرى من ذا، أتى بخبر باطلٍ، روى عنه محمد

---

٥٠ - سير أعلام النبلاء/٢١/٣٧٨.

٥١ - التقييد والإيضاح/ص٢٧٠.

بن رزق الله، له ذكرٌ في كتاب الموضوعات لابن الجوزي في ترجمة عمر)[٥٢]، فعقب الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- على ذلك بقوله في: (لسان الميزان): (والذي في كتاب ابن الجوزي -من نسخةٍ بخطِ المنذريّ-: حبيب بن أبي ثابت، وهو المحدث المشهور).

قلت: فكأن هذه النسخة النفيسة من كتاب الموضاعات قد آلت من الحافظ العراقي إلى تلميذه الحافظ ابن حجر، وترجع نفاسة النسخة المذكورة إلى أمرين:

أولهما: أنها صورة أولية من تأليف ابن الجوزي لكتاب الموضوعات، فيمكن أن تقوم دراسة حول مقارنة النسخة الأولى من الكتاب، بالنسخة الأخيرة التي استقر عليها، وانتهى إليها، ويستفاد من ذلك في رصد التطور العلمي، والتدرج الذي عبر عليه ابن الجوزي رحمه الله، ثم إنها تشبه صنيع الحافظ السيوطي في (اللآليء المصنوعة)، حيث ألفه مرة أولية مقتضبه، ثم رجع بعدها بسنوات فأعاد تأليف الكتاب

٥٢ - ميزان الاعتدال/١٨٩/٢.

حتى خرج بصورته المعروفة كما سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على نسخ كتاب: (اللآليء المصنوعة).

الأمر الثاني: أنها نسخة بخط الحافظ الزكي المنذري -رحمه الله تعالى-، فكأنه كان قد اعتنى بها حتى نسخها لنفسه بخطه، ولا شك أنه سيحرر عليها تحريرات وتعقيبات وتقييدات.

ومن كتاب (الموضوعات) نسخة أخرى بخط أبي القاسم علي، ولد المؤلف الإمام ابن الجوزي، رحم الله الجميع، وقد اطلع الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- على هذه النسخة، ونقل منها مباشرة في: (لسان الميزان) في ترجمة بنوس بن أحمد الواسطي، فقال بعد أن ذكر حديثا له: (قلت: والحديث له طرق، كلها واهية، ورأيت في نسخة الموضوعات بخط أبي القاسم ولد المصنف: «ينوس» بياء مثناة من تحت في أوله)[٥٣].

---

٥٣ - لسان الميزان/٢/٦٤، ترجمة بنوس بن أحمد.

وهذا الذي أصفه لك من اختلاف النسخ، يعلل توقف بعض المحدثين في طائفة من الأحاديث، يكون قد يتحقق عزوها إلى موضوعات ابن الجوزي، ثم هي غير موجودة في الكتاب، ومن هذا النمط قول العلامة ابن عراق في: (تنزيه الشريعة): (هذا الحديث ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «تبيين العجب»، وعزاه إلى موضوعات ابن الجوزي، وأورده بسنده من حديث ابن عباس، ولم يذكره السيوطي، ولا الذهبي في تلخيصه، ولا السيوطي في اللآلئ، ولا هو في النسخة التي عندي من الموضوعات، فكأنه في بعض النسخ دون بعض)[٥٤].

---

٥٤ - تنزيه الشريعة/٢/٩٠.

فصل

في بيان ماهية صنعة ابن الجوزي في كتابه، وأنها من باب الحكم لا من باب التعليل.

وتبقى هنا مناقشة لاحتمال أورده فضيلة الأستاذ عمر حسن فلاته؛ إذ قال: (والذي يظهر لي -والله أعلم- أن ابن الجوزي استهدف أمرا عند تأليف كتابه يغاير تصور من انتقده، ذلك أن ابن الجوزي إنما راعى اصطلاح علماء الحديث، والنكات التي يلحظها علماء العلل، وخاصة فيما يتعلق بالإسناد، زيادة على استهداف المتن، في حين أن غيره من الأئمة إنما استهدف المتن الوارد في كتابه دون مراعاة للعلل الواردة في الإسناد، ونظرته كانت مقصورة على المتن، فمن ثم كانت الفجوة بينهما متسعة، في حين أن المنصفين منهم وافقوا ابن الجوزي في حكمه على كثير من الأحاديث بالوضع، وما ذهبت إليه لا يعني أن ابن الجوزي محق في كل أحكامه...الخ)[٥٥].

---

٥٥ - الوضع في الحديث/٣/٤٦٣.

قلت: والكلام هنا على منهجيتين مختلفتين، إذ الفارق معلوم بين الحكم على سندٍ بعينه، والنظر في علله، بقصد تعليل راو من رواته، بهيئة مستنكرة يسوق بها متنا معلوما، يخالف بها المعهود من عموم الرواة في سوق ذلك الحديث، مما هو مقصود المصنفين في نقد الرجال وجرحهم، وإن كان المتن في ذاته ثابتا من طرق أخرى.

وبين الحكم على الحديث في ذاته، بعد استيعاب طرقه، واستخراج علله، توصلا إلى حكمٍ على الحديث من حيث هو، من خلال مجموع الطرق.

وهذا الذي تفضل به فضيلة الدكتور عمر فلاته في غاية البعد، بل الأمر على عكس ما يطرحه، كما يلوح لمن سبر الكتاب ومارسه، إذ مدار كلام الشيخ عمر فلاته أن ابن الجوزي قصد قصدا إلى بيان علل الأسانيد دون نظر منه في حال المتون في ذاتها، وأن الحفاظ ظنوا أحكامه على الأسانيد المخصصة لتعليل رواتها حكما منه على الأحاديث في ذاتها، فحاكموه إلى الأحكام الباتَّةِ على الأحاديث، على خلاف مقصوده.

وبينما هو مشتغل بتعليل أسانيد معينة، دون نظر إلى ثبوت متونها، إذ بهم يظنونه يحكم بالوضع على تلك الأحاديث في ذاتها.

هكذا يصور الدكتور عمر فلاته ذلك التباين المنهجي بين ما صنعه ابن الجوزي، وبين صنيع منتقديه من حفاظ الحديث وصيارفته، والحقيقة أن الأمر على العكس.

وإليك كلمة دقيقة للحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى-، اشتملت على التصوير الصحيح المطابق للواقع، في ماهية صنيع ابن الجوزي في كتابه، وأنه صنيعه وتصرفه الحديثي هل هو من باب العلل، أو من باب الحكم على الحديث؟ قال في: (اللآلىء المصنوعة): (واعلم أنه جرت عادة الحفاظ كالحاكم، وابن حبان، والعقيلي، وغيرهم، أنهم يحكمون على حديث بالبطلان، من حيثية سند مخصوص، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفا من وجه آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به، فيغتر ابن الجوزي بذلك، ويحكم على المتن بالوضع مطلقا، ويورده في كتاب

الموضوعات، وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك، آخرهم الحافظ ابن حجر، وهذا الوضع من ذلك.

وقد قال «الحاكم» في ترجمة شيخه: أبي بكر محمد بن أحمد الثقفي الزكي، فعرض علي حديثا عنه بإسناد مظلم، عن الحجاج بن سمرة قال: سمعت سمرة بن جندب -رفعه-: «من أراد الله به خيرا فقهه في الدين»!! فقلت: هذا باطل، وإنما تقرب به إليك أبو بكر الشافعي، لأنك من ولد الحجاج انتهى.

ومعلوم أن هذا المتن صحيح من طريق أخرى، وإنما حكم عليه بالبطلان من حيثية هذا السند المخصوص، الذي اختلقه أبو بكر، وكثيرا ما نجدهم يقولون: هذا الحديث، بهذا الإسناد باطل، أي: وهو بغيره ليس بباطل، فمثل هذا لا يذكر في كتب الجرح والتعديل في ترجمة الراوي الذي يراد جرحه)[٥٦].

---

٥٦ - اللآليء المصنوعة/١/١٠٨.

وهذه الكلمة هي المفتاح الدقيق لكتاب ابن الجوزي، حيث تضمنت تلك الأسطر الإبانة والإعراب، والتصوير الصحيح المطابق للواقع، لمنهج ابن الجوزي، ونواحي القصور فيه، والمنهج الذي ينبغي أن ينتبه إليه المحدث، عند ممارسة الصنعة الحديثية، ووجوه الاستدراك التي قام بها الحافظ السيوطي بعد ذلك في كتاب اللآلي.

قال شيخ مشايخي العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته على: (الرفع والتكميل): (وهذه الفائدة التي أشار إليها الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى عظيمة الأهمية جدا، فقد تضمنت منهجا علميا في بابها، وكشفت عن الفارق الهام بين ما يذكر في «كتب الموضوعات»، وما يذكر في «كتب الجرح والتعديل»، من الأحاديث المطعون فيها، فاشدد يديك عليها، والله يعلمك ويتولاك)[٥٧].

قلت: قال الحافظ ابن حجر في: (النكت على ابن الصلاح): (وقال العلائي: دخلت على ابن الجوزي الآفة من التوسع في الحكم بالوضع؛ لأن مستنده فى غالب ذلك بضعف راويه.

---

٥٧ - الرفع والتكميل/ص٣٢٦/.

قلت: وقد يعتمد على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث، بتفرد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامهم محمولا على قيدٍ أنَّ: تفرده إنما هو من ذلك الوجه، ويكون المتن قد روي من وجه آخر، لم يطلع هو عليه، أو لم يستحضره حالة التصنيف.

فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها، فذكر فى كتابه الحديث المنكر، والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب، وقليل من الأحاديث الحسان، كحديث صلاة التسبيح، وكحديث قراءة آية الكرسي دبر الصلاة؛ فإنه صحيح، رواه النسائي، وصححه ابن حبان، وليس في كتاب ابن الجوزي من هذا الضرب سوى أحاديث قليلة جدًا.

وأما من مطلق الضعف ففيه كثير من الأحاديث، نعم أكثر الكتاب موضوع، وقد أفردت لذلك تصنيفًا أشير إلى مقاصده، فمما فيه من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة حديث صلاة التسبيح، وقراءة آية الكرسي كما تقدم، وحديث

ولابن الجوزي كتاب آخر سماه: «العلل المتناهية، فى الأحاديث الواهية»، أورد فيه كثيرًا من الأحاديث الموضوعة، كما أورد في كتاب الموضوعات كثيرًا من الأحاديث الواهية، وفاته من كلا النوعين قدر ما كتب في كل منهما أو أكثر، والله الموفق)[٥٨].

قلت: وهذا الذي يتكلم عنه الحافظُ السيوطيُّ والحافظ ابن حجر -رحمهما الله تعالى- هو الذي استقرَّ وتبلور عند أهل هذه الصناعة الشريفة، فيما عرف عندهم من التفرقة بين: الحكم على الإسناد، والحكم على الحديث من حيث هو.

فإن الحكم على الإسناد يقتضي نظراً وتحريرًا لأحوال كل واحد من رواته، مع التدقيق في كلام نقاد الرجال، ثم النظر في صيغ التحمل والأداء، إلى آخر تلك الوظائف العلمية المتعاقبة، التي يقوم بها من ينظر في سند من الأسانيد تصحيحًا وتضعيفًا، ثم إن المحدث يخلص من ذلك بالحكم على ذلك السند خاصة بالصحة أو الضعف، ويبقى المتن أو الحديث من وراء ذلك قابلا لاحتمالات أخرى من القبول

---

٥٨ - النكت على ابن الصلاح/٢/٨٤٨.

أو الرد، تقتضي نظراً زائدًا على ما سبق؛ إذ ينهض المحدث النقاد، العارف بالصنعة، عند إرادة الحكم على حديث من الأحاديث، فلا يزال حتى يستوعب طرق الحديث وأسانيده، ويجتهد في جمع مخارجه، ويدقق في أحوال رواته، وفي صيغ التحمل والأداء، وينظر في متابعاته وشواهده، وينظر فيما يسفر عنه جمع الطرق من الشذوذ أو الإعلال، مما لا يتبين أبدًا من دراسة سند واحد، إلى آخر الوظائف العلمية الحديثية المركبة، التي يَعْبُرُ عليها المحدثُ المستبصرُ المؤهل، العارفُ بالصنعة، حتى ينفصل عن الحكم على الحديث من حيث هو بالقبول أو الرد.

قال الحافظ النقاد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري -رحمه الله تعالى- في: (المثنوني والبتار): (وكون الأحاديث تتقوى بكثرة الطرق، وترتفع معها من الضعف إلى الحسن، ومنه إلى الصحة: أمر معلوم.

ومن أجل عدم اعتبار الطرق، والنظر إلى مجموعها، وقع ابن الجوزي فيما وقع فيه من الخطأ الصراح، فأكثر في موضوعاته من إخراج

الأحاديث الضعيفة، التي لا تنحط إلى درجة الواهي، فضلا عن الموضوع، وكذلك أكثر من إخراج الأحاديث الحسنة والصحيحة، وكثر تعقب الحفاظ عليه، ونبهوا على موضوعاته، وحذروا من الاعتماد على حكمه إلا للعارف الماهر.

وذلك أنه يجد في إسناد الحديث راويا متهما أو مجهولا، ولا يقف له على إسناد آخر، فيبادر إلى الحكم بوضعه، ويكون له في الواقع أسانيد يتعذر الحكم معها بوضعه، بل قد ترفعه إلى درجة الحسن والصحيح، كما بين كثيرا منها الحافظان: العراقي، وتلميذه الحافظ ابن حجر في مواضع متعددة، من كتبهما وأماليهما، وأفردا لما فيه من أحاديث المسند للإمام أحمد جزءا مخصوصا.

وتتبع ذلك الحافظ السيوطي فذكره في تعقباته، وأظهر صحة كثير من تلك الأحاديث وحسنها، باعتبار ما وجد لها من المتابعات والشواهد، وابن الجوزي معذور في ذلك، لعدم وقوفه على المتابعات والشواهد)[٥٩].

---

٥٩ - المثنوني والبتار، في نحر العنيد المعثار، الطاعن فيما صح من السنن والآثار/١/١٧٢.

قلت: ولم يزل يتلجلج في صدري أن الإمام ابن الجوزي غير معذور في ذلك، فإنه لا يتأتى الحكم على الحديث بالصحة أو الوضع، من غير إجراءٍ حديثيّ دقيقٍ، يجمع فيه المحدث النقاد طرق الحديث، ويضم بعضها إلى بعض، حتى يقف على مدار الحديث، ويتوصل إلى المعقد الذي له مدخل في الحكم، بحيث إذا كان عدلا صح حديثه، وإذا كان كذابا ومدار الحديث عليه حكم على حديثه بالوضع، ومن لم يقم بهذه الخطوات والإجراءات فإن حكمه على الحديث فيه تقصير في البحث، والشأن ليس بالهين، إذ هو تعامل مع أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، والتي هي حجةٌ ووحيٌ وشرعٌ ودين، فيفضي ذلك المسلك إلى نسبة ما لا يصح، أو إبطال ما هو صحيح النسبة، فكنت أرى أن صنيع الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- فيه تقصير، حتى تعجبت من قول الحافظ السيد أحمد بن الصديق: إنه معذور في ذلك.

وللعلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نص نفيس، نبه فيه على هذا المُدرك، مع وافر الأدب، ومراعاة الحرمة للإمام ابن الجوزي، فقد نقل العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عبارة الحافظ السيد أحمد الصديق سابقة الذكر، في تعليقاته الحافلة الماتعة على كتاب

(الرفع والتكميل)، ثم عقب عليها بقوله: (قال عبد الفتاح: العذر لابن الجوزي غير واضح؛ إذ حق من يتكلم في قضية أن يستوفي طرقها وأطرافها، أو يحدد كلامه وحكمه فيها، فكما لا يصح حكم القاضي ولا يعذر إذا حكم في قضية دون استيفاء أطرافها نفيا وإثباتا، كذلك لا يعذر الذي يتوجه لتدوين كتاب في الأحاديث الموضوعة، ولا يستوفي النظر في طرقها وأطرافها، فإنه يكون قد نفى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله، وفي هذا مسئولية جسيمة، نسأل الله التوفيق والسداد)[٦٠].

قلت: والحاصل أنه هناك فارق بين الحكم على سند معين لإعلال راو بعينه، وبين الحكم على الحديث في ذاته، بعد جمع طرقه، والوقوف على علله، قال الحافظ السيد أحمد الصديق في: (المداوي): (وينبغي التمييز بين صنيع أهل الحديث في الرواية وصنيعهم في الحكم والدراية، فإن المحدث الراوية المخرِّج، قد يتكلم على الحديث باعتبار كل سند من أسانيده على انفراده، ويخبر أنه لم يوجد له سند على شرط الصحيح أو الحسن على انفراده، في رأيه الذي قد يكون غيره مخالفاً

٦٠ - من تعليقاته -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- على الرفع والتكميل/ص٣٢٧/.

له فيه، أما الحديث في نفسه فلا يتعرض للكلام عليه أو له، لأنه ليس من نظره ولا من وظيفته، والمحدث الفقيه، صاحب النظر في الدراية واستنباط الأحكام، ينظر إلى الحديث في ذاته، ويحكم عليه أو له بمجموع طرقه، لا بالنظر إلى كل واحد منها على انفراده، فكم حديث طرقه كلها ضعيفة، ولكن المتن مع ذلك صحيح، أو متواتر، بالنظر إلى المجموع، وهذا الذي سماه المتأخرون صحيحاً لغيره، واحتج به الأئمة فيما لا يحصى من المسائل، حتى نسخوا به القرآن المقطوع به، كحديث: «لا وصية لوارث» فإن أسانيده كلها ضعيفة، ومع ذلك احتجوا به بمجموع طرقه، ولو جمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها وأسانيدها كلها ضعيفة لجاءت في مجلد حافل ضخم)[٦١].

وقال أيضا في: (المداوي): (فالحكم على الحديث لا على الأسانيد، فإذا صح الحديث من طريق فلا عبرة بالطريق الضعيف لأنه معضد فقط، بل وهو صحيح أيضًا بالنظر إلى كون ضعف راويه قد تحقق ارتفاعه، وسلامة الحديث منه، بوجود السند الصحيح، فإن الضعف ليس هو وصفًا لازمًا له، وإنما هو غلبة ظن كذب الراوي أو غلطه،

---

٦١ - المداوي، لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي/٢٢٧/٤، ط: دار الكتبي، القاهرة.

فإذا وجد ما يحقق ارتفاع الغلط، والأمن من الكذب، فالخبر صحيح، ولا معنى لأن يكون صحيحاً من طريق، ضعيفاً من طريق إلا باعتبار آخر، وهو عدم ثبوته عند شيخ مخصص، ككونه من حديث مالك أو من حديث شعبة مثلاً، وهذا أمر آخر يبحث عنه في كتب الرجال والعلل، التي يحكم أصحابها على الأسانيد دون المتون، فيعبرون عن حديث بأنه موضوع منكر، وهو في الأصل متواتر مخرج في الصحيحين)[٦٢].

وخلاصة ما سبق من كلام الحفاظ الكبار أن ابن الجوزي رحمه الله متعرضٌ للحكم بالوضع على الحديث في ذاته، دون القصد إلى تعليل سندٍ مُخَصَّصٍ كما زعمه بعض العلماء الفضلاء، وأنه في حكمه على الحديث في ذاته غير قائم بمقتضى الصنعة الحديثية وهيئتها الكاملة من جمع أسانيد الحديث، وسبر الطرق، وتحرير الكلام في الرجال.

---

٦٢ - المداوي/٤/٣٦١.

فصل

في بيان موارد ابن الجوزي –رحمه الله تعالى– في كتاب (الموضوعات) ، وأن صنعته ونظره الخاص ظاهر في كتابه، وهو الذي نتعرض لوضعه في موازين أهل الحديث

سبق أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- قد بنى كتابه في الأصل على كتاب (الأباطيل) للجوزقاني، فهذا مورد من أكبر موارد كتابه، ويشكل لباب الكتاب وجوهره، لكنه أضاف إليه مادة علمية استقاها من عدد من التصانيف والجوامع في الحديث والرجال، لاسيما وهو واسع الاطلاع، كثير التأليف.

فمن أهم موارد كتاب (الموضوعات) كتب الإمام الحافظ النقادة ابن حبان رحمه الله، وخصوصا كتاب (المجروحين)، حتى إن ابن الجوزي رحمه الله قد لخص مقدمته لكتابه الموضوعات، والتي تكلم فيها على أصناف الوضاعين، من مقدمة كتاب: (المجروحين) لابن حبان.

فقد عقد ابن حبان -رحمه الله تعالى- فصلا سماه: (ذكر أنواع جرح الضعفاء)[٦٣]، فجعلهم عشرين نوعًا، فجاء ابن الجوزي في مقدمة موضوعاته، بفصل سماه: (فصل في تقسيم الرواة الذين وقع في حديثهم الوضع)[٦٤]، والذي يقابل ويطابق عبارات ابن الجوزي بعبارات ابن حبان، ويطابق أمثلته بأمثلته، يجد أنها هي هي، مع تلخيصٍ طفيف، وإضافات عابرة.

ثم كتب الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، ولابن الجوزي اشتغال كبير بكتب الخطيب، يدور في فلكه، ويسند من طريقه.

وقد أجمل ابن عراق القول في ذلك، فأشار إلى موارد ابن الجوزي في: (تنزيه الشريعة) فقال: (ومواد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالبا: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعقيلي، وللأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، والأفراد للدارقطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين،

---

٦٣ - المجروحين/ص٦٢-٨٨/٠.

٦٤ - الموضوعات/ص١٥-٣٥/٠.

والحلية وتاريخ أصبهان وغيرهما من مصنفات أبي نعيم، وتاريخ نيسابور وغيره من مصنفات الحاكم، والأباطيل للجوزقاني)[٦٥].

هذا وقد سبقه الحافظ السيوطي رحمه الله، فذكر في موضع عابر من كتاب (اللآلئ) عبارةً مهمة، يشير فيها إلى شيئ من موارد ابن الجوزي في كتابه، وقد سقتها قبل صفحات مع تعليق عليها هناك، لما لاح لي من أن عبارة الحافظ السيوطي المشار إليها هي مفتاح كتاب ابن الجوزي في كتابه.

وقال الشاه ولي الله الدهلوي في: (حجة الله البالغة) بعد كلام طويل: (ومظنة هذه الأحاديث: كتاب «الضعفاء» لابن حبان، و» كامل» ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي)، إلى أن قال: (وهذه الطبقة: مادة كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي)[٦٦].

---

٦٥ - تنزيه الشريعة/١/٤/.

٦٦ - حجة الله البالغة/ص١٠٧/، ط: المطبعة الخيرية، القاهرة، سنة ١٣٢٢هـ.

قال الدكتور عمر حسن فلاته في (الوضع في الحديث): (لم يصرح ابن الجوزي بمصادره التي اعتمد عليها، لكن الناظر في كتابه يظهر له أنه اعتمد كثيرا على كتب الضعفاء، مثل كتاب الكامل لابن عدي، ومعرفة المجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي، وغيرها من كتب الضعفاء، التي عنيت بذكر مناكير الرواة المجروحين، كما اعتمد أيضا على كتب تواريخ المدن، كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ الشام لابن عساكر، وغيرهما من الكتب الشبيهة بهما، مما تضم تراجم مشايخ البلدة ورواتها وأحاديثهم التي تروى عنهم، وكذلك معاجم بعض الرواة من المشايخ، كمعاجم الطبراني: الكبير، والأوسط، والصغير، وغيرها من المعاجم والكتب، التي يمكن معرفتها بالنظر إلى أسانيدها) [٦٧].

وقد عقد الأستاذ نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار فصلا جيدا في موارد ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، ساق فيه طائفة من كلام أهل الحديث في ذلك، ثم أورد مَسْردًا مهما في ما تيسر له جمعه

---

٦٧ - الوضع في الحديث/٣/٤٥٩، للدكتور عمر حسن عثمان فلاته، ط: مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

من أسماء الكتب، والمسانيد، والمصنفات، والمعاجم، والتفاسير، وكتب التواريخ، وذيولها، والأجزاء الحديثية، وكتب العلل، والفوائد، والنسخ الحديثية، وكتب الفضائل، وغير ذلك[٦٨].

ثم في الأخير تأتي أنظار ابن الجوزي، وخلاصة نقده الخاص، ورأيه هو في التعليل، الكاشف عن معالم الصنعة الحديثية الدقيقة عنده، وكيف كان تصوره لها، وكيف كانت هيئة الاعتبار عنده.

والحديث عن الفرق ما بين موارده ومجهوده الخاص مهم جدا، بحيث إذا رُدَّ كلُّ نقل أو عبارة إلى صاحبها، فما مقدار ما يتبقى له من نظر وتعليل وبحث، فلابد حينئذٍ من الفصل بين مقوله ومنقوله، بحيث تتبقى أنظاره الخاصة، التي يتبين منها مقدار تحقيقه وتحريره في العلم، وإلا فإن غاية أمره تكون راجعة إلى سعة اطلاعه، وكثرة بحثه وتفتيشه، دون الإبانة عن مدركه العلمي، وهيئة غوصه على معاقد البحوث العلمية.

---

٦٨ - انظر مقدمات تحقيقه لكتاب الموضوعات/١/١٠٥-١١١.

وهذا النمط من المقارنة بين بحوث العلماء يرجع على الدارس بفوائد لا تنحصر، منها: تنسيب المسائل، وعزوها إلى مكامنها ومصادرها الأولى، مما يسهل معه تتبع التطور التاريخي للمسألة، ورصد المقدار الذي أضافه اللاحق للسابق، ومن هذا الباب تنفتح أبوابٌ كثيرةٌ في رصد مناهج العلماء في بناء العلم والمعرفة، وهذا كله شديد النفاسة والأهمية، حيث يرى الباحث عقول هؤلاء الجهابذة وهي تتحرك، وتتصرف، وتبني وتضيف إلى البحوث العلمية، ويتبين بذلك أيضا من ابتكر المبحث العلمي، ومن عكف على إنضاجه وتحريره، ومن عكف على مراجعته وتحرير مُدركه، ومن أكبَّ بعد ذلك على تلخيصه وتقريبه، وهي وظائف علمية متعاقبة، قسمها الله تعالى على العلماء، وجعل لكل جيل، ولكل زمان، دورا في خدمة العلم، ووجها من وجوه تحرير المسألة، وسبحان من قسم العطايا والأرزاق والحظوظ.

وانظر مثلا قوله في: (الموضوعات): (واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين، ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته؛ لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من

الثقات، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره، واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدلس، وهذا أشكل الأمور، وقد تكلمنا في هذا في الباب المتقدم)(٦٩).

فهذه العبارة مهمة جدا، من حيث إنها تُعرب عن جانبٍ من جوانب عمله النقديّ، وتُفْصِحُ عن مقدماتٍ تكشف عن معالم نظريته النقدية، ومن المعلوم أن أحكام المحدثين والنقاد على الأحاديث تزداد نفاسةً وأهمية إذا جاءت مُعلَّلة، مصحوبة بحيثياتها، بحيث تُطلع المشتغل على المقدمات التي كانوا يتوصلون بها إلى أحكامهم، فكأنهم أشركوا المُطَالِعَ في العمل الذهنيّ الذي لا يُسَطِّرُون على الورق إلا نتائجه، ولو اجتهد باحثٌ في جمع أمثال هذه العبارات التعليلية، من

---

٦٩ - الموضوعات/١/٦٥/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: توفيق حمدان.

كتاب الموضوعات وغيره من كتب ابن الجوزي، لكان هذا حسنا جدا، في التوقيف على اختياراته وتحريراته، التي تتكون منها نظريته النقدية، والتي يشرح فيها المدارك التي يبني عليها حكمه بالوضع.

ولعل هذا المعنى هو الذي يشير إليه الحافظ ابن حجر بقوله في: (لسان الميزان): (فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب،)[٧٠].

وأيضا ففي العبارة المذكورة من ابن الجوزي مَلْمَحٌ مهم، حيث شرح هنا معنى العقل الذي يرد الحديث لمخالفته، وهو المحال العقلي، دون المحال العادي، وهذا موضع الكلام في الفصل القادم.

---

٧٠ - لسان الميزان/٧/٧٩/.

فصل

في تحرير معنى مباينة الأصول ومخالفة المعقول، التي جعلها ابن الجوزي مُدركه الأكبر في الحكم على الأحاديث بالوضع، مع بيان مدى التقارب والتباعد بين كلامه، وبين ما نقله السيوطي عنه

سبرتُ جملة من التعاريف الحديثية عند ابن الجوزي رحمه الله، واعتبرتها، فرأيت أنه يغلب على تعاريفه الإجمال، وأنها غير جارية على نمط التعاريف المُحْكَمة، الجامعة المانعة.

* فمن ذلك تعريفه للحديث الحسن، بأنه: (الحديث الذي فيه ضعفٌ قريب محتمل) (٧١)، فإنه تعريف غيرُ محددِ المعالم، وقد تجافى الحفاظ عنه، وهو من جملة عدة تعاريف للحديث الحسن، وصفها الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بقوله: (كل هذا مستبهم، لا يشفي الغليل) (٧٢)، وقال ابن دقيق العيد في: (الاقتراح): (مع أن قوله: «فيه ضعف

---

٧١ - الموضوعات/٢/١٦/، ط٣: مؤسسة النداء، أبو ظبي، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، تحقيق الدكتور محمود أحمد القيسية.

٧٢ - علوم الحديث/ص٣٠/، ط: دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، س١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق: شيخنا العلامة المحدث نور الدين عتر.

قريب محتمل» ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة)[٧٣]، وقد أكثر الحفاظ من التنبيه على ما في هذا الحد من الإبهام، كما تراه في: (التقييد والإيضاح) للعراقي، و(الشذا الفياح) للأبناسي، و(تدريب الراوي) للسيوطي، و(الغاية، في شرح الهداية) للسخاوي، وغير ذلك.

وقد تبعه عليه الحافظ ابن دحية، قال الزركشي في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح): (هذا قاله ابن الجوزي في كتاب الموضوعات والعلل المتناهية وجزم به ابن دحية في العلم المشهور)[٧٤]، قلت: والحافظ أبو الخطاب ابن دحية توفي سنة ٦٣٣هـ، ودفن بسفح المقطم بالقاهرة، فلا يبعد أن يكون استقاه من ابن الجوزي، لا سيما وقد كان لابن دحية رحلة مشرقية، نزل فيها بغداد، وحدث، وأكثر من المطالعة، ولم يمض حينئذ على وفاة ابن الجوزي إلا سنوات،

---

٧٣ - الاقتراح/ص٨/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٤ - النكت على ابن الصلاح/ص١٠٠/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

فلا يبعد اطلاعه واستفادته من تصانيفه، وكتاب (العلم المشهور، في فضائل الأيام والشهور) مخطوط.

بل قال ابن دحية في: (النبراس): (ولما رحلت في طلب العلم إلى البلدان، من بلاد بنى عبد شمس إلى بلاد بنى عبد المدان، ودخلت خراسان، وعاينتُ ملك بني ساسان، وسلكتُ على إقليم طوس إلى مدينة طابران، وقصدتُ الرواية بإِسْفَرَايين، وانحدرتُ إلى جُرْجَان، وركبتُ البحر إلى بلاد مَازَنْدَرَان، وقرأت بمدينة آمُل وهي طَبَرِسْتَان، ووصلتُ بلاد قُهُسْتَان، إلى ساوة، إلى آوة، إلى مدينة قُم، إلى قاسان، إلى المدينة الكبرى أَصْبَهَان، موضع عبادة النيران، وعبرت منها إلى إِصْطَخْرَ، قاعدة النبي سليمان، وأخذت من طريق خُوزِسْتَان، إلى طريق حُلْوان، وقاسيت من الغربة أصناف الألوان، ومررت على مدائن كسرى أَنُو شروان، وزرتُ بها قبر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم الزاهد العابد المعمر سلمان)[٧٥].

---

٧٥ - النبراس، في تاريخ خلفاء بني العباس/ص١٦٦-١٧٠/، ط: وزارة المعارف العراقية، سنة ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م، تحقيق: عباس العزاوي.

فهذه الرحلة المشرقية الواسعة، المصحوبة بالحرص على التصانيف والكتب، مع النهم للقراءة والمطالعة، ترشح كون هذا التعريف قد سرى من تصانيف ابن الجوزي إلى الحافظ ابن دحية، في وقت كانت تعاريف الحديث الحسن فيه نادرة، تُلتقط بالملاقيط.

* ومن ذلك تعريفه للواهي بأنه الكثير العلل الشديد التزلزل، فإنه تعريف مشكل، لا يتميز به الحديث الواهي عن الحديث الموضوع، وقد تقدم الكلام عليه هنا في هذا الجزء.

* ومن ذلك تعريفه للحديث الموضوع؛ فإنه عرفه في: (الموضوعات) بقوله: (فكل حديث رأيته: يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع)[٧٦]، فهذان قيدان مهمان، يتحقق بهما أو بأحدهما مناط الوضع في الحديث، ومتى اجتمعا معا في حديث أو اتصف بأحدهما فقد حصل الجزم بوضعه.

---

٧٦ - الموضوعات/١/٦٥.

وقال أيضا: (وإن ارتبت فيه ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى بالضعفاء والمتروكين فإنك تعرف وجه القدح فيه)[٧٧]، فقد اقتصر هنا على قيد واحد وهو مباينة الأصول.

وإن كان الحافظ السيوطي قد حكى في: (تدريب الراوي) عبارة ابن الجوزي على نحوٍ مغاير، فقال: (وقال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع)[٧٨].

قلت: فجعل مدار الوضع على تحقق ثلاثة قيود، أو وجود أحدها، لا على قيدين فقط كما سبق نقله من كتاب الموضوعات، وقد تتبعت، فلم أظفر بحكاية هذا القول عن ابن الجوزي على النحو الذي حكاه السيوطي إلا عند السيوطي فقط، في: (تدريب الراوي)، فلا أدري، هل هو من تصرف السيوطي في العبارة، أو أنه رحمه الله قد تفرد

---

٧٧ - الموضوعات/١/٦٠/.

٧٨ - تدريب الراوي/١/٢٧٧/.

بالاطلاع عليه بهذا التنصيص، في شيء من تصانيف ابن الجوزي رحمه الله، وهذا غير مستبعد في جانب سعة اطلاع الحافظ السيوطي، ووقوفه على المصادر النادرة التي لم تصل إلينا، وغير مستبعد أيضا في جانب كثرة تصانيف ابن الجوزي، وقد جاوزت تصانيفه الألف تصنيف كما سبق.

وإلا فقد نقل الحافظ السخاوي في: (فتح المغيث) كلام ابن الجوزي على النحو المعهود الموجود في كتاب الموضوعات، فقال: (قال ابن الجوزي: «وكل حديث رأيته يخالفه العقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا يتكلف اعتباره»، أي لا تعتبر رواته، ولا تنظر في مجرحهم، أو يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة، أو مباينا لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل)[٧٩].

فبقي السيوطي متفردا بحكاية عبارة ابن الجوزي ذات القيود الثلاثة، والتي هي: مباينة المعقول، ومخالفة المعقول، ومناقضة الأصول.

---

٧٩ - فتح المغيث/١/٢٦٩/.

وهذا موضع دقيق، يحتاج إلى تحرير، ألا وهو حسن التركيب والتنسيق بين ما قاله ابن الجوزي، وما نقله عنه السيوطي، وهو مصدق في نقله؛ إذ قد اتفقا معا على القيد الأول، وهو الذي عبر عنه ابن الجوزي بمخالفة المعقول، فزاده السيوطي تحريرا للعبارة حين عبر عنه بالمباينة، واتفقا على القيد الثاني، وهو مناقضة الأصول، وقد اتفقت فيه عبارة ابن الجوزي والسيوطي، فأسمياه: (مناقضة الأصول)، وإن كان ابن الجوزي عبر عنه في موضع آخر من الموضوعات بالمباينة، وهذا القيد شرحه السيوطي بما يخالف شرح ابن الجوزي له، فقد جعله السيوطي: الخروج من معهود مشهور كتب السنة، وجعله ابن الجوزي مصادمة القواعد العامة للشريعة، وبقي القيد الثالث، والذي هو مخالفة الأصول، وهو الأليق بذلك المعنى الذي شرح به السيوطي عبارة مناقضة الأصول.

وعليه فسوف أستخلص القيود الثلاثة من كلام الشيخين ابن الجوزي والسيوطي رحمهما الله، ثم أعقب بشرح كل قيد على حدته:

القيد الأول:

مخالفة المعقول، وهو بحسب تعبير السيوطي (مباينة المعقول)، والتعبير بالمباينة أجود وأدق، وأشد جريانا على قواعد الصناعة المنطقية المحكمة الدقيقة، والتباين أن يفترق الكليان كليا من الجانبين، بمعنى ألا يصدق كل منهما كليا على ما صدق عليه الآخر، وأنه لا علاقة بينهما من ناحية المصدوق أصلاً، بل يكون نطاقُ كلٍّ واحدٍ من هذه الكليّات غير نطاق الكلّي الآخر، فيُرد الحديث إذا جاء بالمحال العقلي، ويحكم على ناقله بالخطأ والوهم، وقد وضح ذلك ابن الجوزي بنفسه، فقال في: (الموضوعات): (لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره)[٨٠].

---

٨٠ - الموضوعات/١/٦٥/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: توفيق حمدان.

قلت: وتمثيله بدخول الجمل في سم الخياط تمثيل لطيف، يشير به إلى المحال العقلي، إذ دخول الكبير في الصغير مع بقاء كليهما على حاله يفضي إلى اجتماع النقيضين، واجتماع النقيضين أحد الأسباب التي تفضي إلى المحال العقلي، قال الإمام بدر الدين الزركشي في: (لقطة العجلان): (المفضي إلى الاستحالة أربعة: أحدها: الدور، والثاني: التسلسل، والثالث: الجمع بين النقيضين، والرابع الترجيح بلا مرجح، وقيل: ليس بمستحيل)[٨١].

والحديث النبوي ربما أتى بما يتقاصر العقل عن إدراكه، لكنه لا يحيله، وكلام ابن الجوزي مع ما اشتمل عليه من الإشارة إلى المحال العقلي، فيه تصريحٌ بأن الحديث يُردُّ إذا أتى بما هو محالٌ عقلا، وأنه لا يُرَدُّ الحديثُ بعقول الأفراد، المتفاوتة في الحدة والذكاء، وقد يسيغ بعضها لحدته وقوة مُدركه ما لا يطيق غيره أن يفهمه، فالعقل الذي يُرَدُّ له الحديث هو القضية العقلية التي اتفق الناس على صحتها، قال العلامة المحدث السيد عبد الله بن الصديق الغماري

٨١ - لقطة العجلان/ص٣٨/، مع شرح شيخ الإسلام زكريا، وحاشية العلامة الشيخ ياسين، من طبعة أصلية نفيسة، طبعت في مطبعة وداي النيل، بمصر، سنة ١٣٢٨هـ.

في: (القول الجزل): (وجهل معنى قول العلماء في تعارض الحديث والعقل؛ فإنهم لم يقصدوا عقل الفرد من الناس؛ لأن عقول الأفراد تتفاوت، وليست على وتيرة واحدة من الذكاء والفطنة، وإدراك صعاب المسائل، وإنما أرادوا بالعقل: القضية العقلية التي اتفق العقلاء على صحتها، مثل: الواحد نصف الاثنين، والسماء فوقنا، فهذا هو العقل الذي يُرَدُّ لأجله الحديثُ، ولا يوجد حديث يخالف ما أجمع عليه العقلاء) [٨٢].

وقال حجة الإسلام الغزالي في: (المستصفى): (بل العقل يدل على صدق النبي، ثم يعزل نفسه، ويعترف بأنه يتلقى من النبي بالقبول ما يقول في الله واليوم الآخر، مما لا يستقل العقل بدركه، ولا يقضي أيضا باستحالته؛ فقد يرد الشرع بما يقصر العقل عن الاستقلال بإدراكه؛ إذ لا يستقل العقل بإدراك كون الطاعة سببا

---

٨٢ - القول الجزل، فيما لا يعذر فيه بالجهل/ص١٠/، ط: دار الكتبي، القاهرة، سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

للسعادة في الآخرة، وكون المعاصي سببا للشقاوة، لكنه لا يقضي باستحالته أيضا) [٨٣].

القيد الثاني:

مناقضة الأصول، وهذا القيد قد شرحه السيوطي نفسه بقوله: (ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة) [٨٤].

قلت: وهو لا يريد بالخروج عن «دواوين الإسلام من المسانيد والكتب والمشهورة» قضية الراوية، بأن يكون مرويا في غير الكتب المذكورة، بل مراده بالخروج الذي ذكره هو جريان الحديث على سمت الغرائب والأفراد والشواذ، التي تقع معها الريبة فيه، على خلاف السمت المعهود للأحاديث المتداولة، والكلام النبوي المعهود، وقد فصلت القول في ذلك المعنى في كتاب: (إحياء علوم الحديث).

---

٨٣ - المستصفى/١/٣٧/.

٨٤ - تدريب الراوي/١/٢٧٧/.

وعليه فهذا المعنى بعينه هو الذي جعله الحافظ السيوطي قيدا ثالث عبر عنه بـ(مخالفة المنقول)، ومخالفة المنقول هي بعينها مناقضة دواوين السنة، وخروج الحديث عن المعهود من هيئة الراوية المتداولة.

وقد ساق لنا ابن الجوزي -رحمه الله- أنموذجا عينيا لبيان معنى بطلان الحديث لمناقضته الأصول، وذلك في كتاب الموضوعات، عند كلامه على حديث أن ولد الزنا لا يدخل الجنة، فأورده من حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة، ثم أسند حديث ابن عمرو من ثلاثة طرق، وأسند حديث أبي هريرة من ثلاثة طرق أيضا، ثم عقب بنقد طرق الحديثين، ثم قال: (ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظم ما في قوله تعالى: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»)[٨٥].

وحاصل ما يستفاد من هذا الموضع من كلام ابن الجوزي، ومن مطابقته بكلام السيوطي أن مخالفة الأصول أو مناقضتها هي مصادمتها للقواعد العامة للشريعة، فينبغي أن ينقل شرح السيوطي لهذا القيد،

---

٨٥ - الموضوعات/٢/١/٣٠١.

إلى القيد الثالث، ويبقى هذا القيد الثاني مشروحا بكلام ابن الجوزي نفسه، فنقول: القيد الثاني من قيود الحديث الموضوع بعد مباينته للمعقول هو: مناقضته للأصول، وهي ورود الحديث على معنى أو هيئة تصادم قواعد الشرع المستفادة من مجموع نصوصه ومبادئه، بحيث لا يمكن الجمع ولا التأويل.

وقد كان السخاوي أجود تحريرا، إذ قال في: (فتح المغيث) بعد أن حكى عبارة ابن الجوزي: (أو مباينا لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل)[٨٦]، والقيد الأخير مهم جدا، وهو عدم قابلية التأويل أو الجمع، فهذا هو المعنى المتعين لبطلان الحديث بمناقضته للأصول، حين لا يمكن التأويل، ولا يتأتى وجه من وجوه الجمع.

---

٨٦ - فتح المغيث/١/٢٦٩.

القيد الثالث:

مخالفة المنقول، ومعناه أن من تمكن الحديث النبوي من لحمه ودمه، وعرف سَمْتَ كلام النبوة، لكثرة الممارسة، وقوة التمرس بالفن الحديثي، فإنه يجزم بأن ذلك الحديث المخصوص جار على غير نسق كلام النبوة، وأنه ليس من مشكاتها، قال الحافظ الذهبي في: (الموقظة): (فلكثرة ممارستهم للألفظ النبوية، إذا جاءهم لفظ ركيك، أعني مخالفا للقواعد، أو فيه المجازفة في الترغيب والترهيب، أو الفضائل، وكان بإسناد مظلم، أو إسناد مضئ كالشمس، في أثنائه رجل كذاب، أو وضاع، فيحكمون بأن هذا مختلق، ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتتواطأ أقوالهم فيه على شيء واحد)[87].

ولذا فقد استقر تعريف الحديث الموضوع عند الذهبي في الموقظة بقوله: (الموضوع ما كان متنه مخالفا للقواعد، وراويه كذابا)، إلى أن قال: (ولهم في نقد ذلك طرق متعددة، وإدراك قوي، تضيق عنه

---

٨٧ - الموقظة/ص٣٧/، ط٥: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: شيخ مشايخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

عباراتهم، من جنس ما يؤتاه الصيرفي الجهبذ الخبير في نقد الذهب والفضة، أو الجوهري في لنقد الجواهر والنصوص لتقويمها)[٨٨].

والحاصل أن الحديث الموضوع له عندهم واحد من قيود، إما مباينة الأحكام العقلية المستقرة، وإما مناقضة قواعد الشريعة، وإما جريانه على غير سمت الكلام النبوي، فيما يجزم به الحافظ النقاد الممارس.

ويؤول كلام ابن الجوزي إلى أن الموضوع عنده هو الباطل في ذاته، قال ابن تيمية رحمه الله، قال: (فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذى قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدّث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بيّنوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء)[٨٩].

---

٨٨ - الموقظة/ص٣٦/.

٨٩ - مجموع الفتاوى/١/٢٤٨/.

فصل

في ذكر تآليف الحفاظ والنقاد حول كتاب:
(الموضوعات) للإمام ابن الجوزي

ألف الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- كتابه: (الموضوعات)، فاعتنى الحفاظ بتحريره ومراجعته، والتدقيق في بحوثه، وتراكمت تآليفهم حوله، مما يدل على عناية العلماء بكتابه من جهة، ويدل على مقدار ما بذله الحفاظ والنقاد من أنظار وتحريرات، تنضج بها بحوث الكتاب من جهة أخرى، ولا تكاد تنحصر الكتابات في التعقب على ابن الجوزي في بحوث كتاب الموضوعات، والمنثور المفرق من ذلك في أثناء كتب الأئمة كثير جدا، بخلاف من أفرد لذلك تأليفا مستقلا.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله في: (نشر العلمين المنيفين): (وقلَّ أن جاء بعد ابن الجوزيِّ حافظٌ إلا وتعقَّب عليه في بعض أحاديثه)(٩٠).

---

٩٠ - نشر العلمين المنيفين، في إحياء الأبوين الشريفين/ص١٩/، طبع ضمن مجموع رسائل السيوطي في نجاة أبويه صلى الله عليه وسلم.

وقال العلامة المحدث السيد عبد العزيز الصديق الغماري في: (التهاني): (أما موضوعات ابن الجوزي رحمه الله تعالى فقد اعتنى الحفاظ وأهل الحديث بالتعقيب عليها، والانتقاد، وبيان ما فيها من الخلل والخطأ، بحيث لم يذروا فيها ما يروج على غير أهل الحديث إلا بينوه أتم بيان)[٩١].

وقال الدكتور عمر حسن فلاته في: (الوضع في الحديث): (أما كتابه فيعد أشهر كتب الموضوعات، إن لم يكن أشهرها على الإطلاق، وهو بحسب ما وقفت عليه أول مصنف بهذا الترتيب، وكل من ألف على هذا النهج إنما حذا حذوه، ونهج سبيله، وجعل كتابه أصلا، وسائر الكتب المؤلفة بعده على منهجه إنما هي: إما اختصار، وإما انتقاد، وإما ذيل)[٩٢].

---

٩١ - التهاني/ص٩/.

٩٢ - الوضع في الحديث/٣/٤٥٥/.

وأما من أفرد تأليفًا لاختصار كتاب موضوعات الإمام ابن الجوزي، أو التعقب والانتقاد والاستدراك عليه، لجماعة من الحفاظ وأهل الصنعة:

فمنهم العلامة ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الموصلي ت٦٢٢هـ، في رسالته المشهورة: (المغني عن الحفظ والكتاب)، فقد صرح الحفاظ أنه اقتضبها من كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وما زاد من قبل نفسه شيئا، قال الحافظ ابن حجر في: (القول المسدد): (قوله: «أورده عمر بن بدر الموصلي»، قلت: لا اعتداد بذلك؛ فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخصه، ولم يزد من قبله شيئا) [٩٣]، وقال العلامة اللكنوي في: (الرفع والتكميل): (وعمر بن بدر الموصلي، مؤلف رسالة الموضوعات، ملخصة من موضوعات ابن الجوزي) [٩٤].

---

٩٣ - القول المسدد/ص٢٠/.
٩٤ - الرفع والتكميل/ص٣٢٨/.

واختصره العلامة الإمام الشيخ تاج الدين الفزاري عبد الرحمن بن سباع بن ضياء الدين، أبو محمد الفزاري، شيخ الشافعية في زمانه، قال الحافظ ابن كثير في: (البداية والنهاية): (وله اختصار الموضوعات لابن الجوزي، وهو عندي بخطه)[٩٥].

ولخصه الحافظ الشمس الذهبي ت٧٤٨هـ رحمه الله تعالى، فحذف أسانيده، ولخص كلام ابن الجوزي على الأحاديث، وأشار إلى العلل التي ارتضاها، وحررها في عبارة سريعة، وتلخيص الحافظ الذهبي هذا مطبوع ومتداول[٩٦].

ثم اختصره الإمام ابن القيم ت ٧٥١هـ رحمه الله في كتابه المشهور: (المنار المنيف) كما ذهب إلى ذلك العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تقديمه لكتاب: (المنار المنيف) رغم عدم تصريح ابن القيم بذلك، قال الشيخ عبد الفتاح: (وهذا الكتاب اللطيف الحجم، الغزير

---

٩٥ - البداية والنهاية/١٣/٣٢٥، ط: مكتبة المعارف، بيروت.

٩٦ - طبع تلخيص الحافظ الذهبي هذا بعنوان: (تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي)، في مكتبة الرشد، وشركة الرياض، كلاهما بالرياض، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

العلم، اختصر فيه الإمام ابن القيم كتاب الإمام أبي الفرج ابن الجوزي المسمى: الموضوعات ، وأحسن الاختصار وأجاده، واستوفى في هذه الصفحات المعدودة أركان ذلك الكتاب الذي بلغت صفحاته أكثر من ألف صفحة، فقد استخلص من الأبواب التي ساقها ابن الجوزي بأحاديثها: ضوابط وكليات وأمارات تدل على الحديث الموضوع في ذلك الباب.

ولم يذكر هو اختصاره لكتاب الموضوعات تصريحا أو تلويحا، ولكن المقابلة بين الكتابين تثبت ذلك بأيسر النظر للعارف بهذا الشأن، وقد سمى في بعض فصول هذا الكتاب ابنَ الجوزي، ونقل عنه كلامه في كتابه الموضوعات بالحرف دون أن يعزوه إليه)[٩٧].

ولشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- تأليف في التعليق والتعقب على موضوعات ابن الجوزي، قال الحافظ السخاوي في: (الجواهر والدرر): (لم يكمل، شرع فيه)[٩٨]، وقال

---

٩٧ - المنار المنيف/ص١١٠.

٩٨ - الجواهر والدرر/٢/٦٦١، وفهرس الفهارس والأثبات/١/٣٣٦.

الحافظ السيوطي رحمه الله في: (السبل الجلية): (ورأيت في فهرس مصنفات شيخ الإسلام أنه شرع في تأليف «تعقبات على ابن الجوزي»، ولم أقف على هذا التأليف)[٩٩].

واختصر موضوعات ابن الجوزي أيضا العلامة جلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس في كتاب: (تلخيص الموضوعات)، وقد اطلع الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذا المختصر، وعلق على حواشيه فوائد وتعقبات، يكثر ابن عراق في: (تنزيه الشريعة) من النقل منها.

فقد رأيت العلامة ابن عراق ينقل منها في غير موضع في: (تنزيه الشريعة)، قال مثلا: (وذكر ابن درباس هذا الحديث في مختصر الموضوعات، وقال إن ابن الجوزي اتهم به هناد النسفي، فكأنه وقع

---

٩٩ - السبل الجلية، في الآباء العلية/ص٨/، طبع ضمن مجموع رسائل للحافظ السيوطي في نجاة أبوي النبي صلى الله عليه وسلم، عنوانه: (رسائل الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، في تحقيق نجاة أبوي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وآبائه، وأنهم من أهل الجنة في الآخرة، بعناية العلامة الشيخ حسنين مخلوف، مفتي الديار المصرية الأسبق، ط: مطبعة المدني، القاهرة.

في بعض نسخ الموضوعات)[100]، وقال: (ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية مختصر الموضوعات لابن درباس ما نصه)[101]، مع تصريح ابن عراق في تقدمة (تنزيه الشريعة) بأن الكتاب المذكور من مواده ومصادره.

واختصر موضوعات ابن الجوزي أيضا العلامة الحافظ قطب الدين أبو الخير الخيضِري، محمد بن محمد بن خيضِر، المتوفى سنة ٨٩٤هـ، في كتاب اسمه: (البرق اللموع، لكشف الحديث الموضوع)، اختصر فيه كتاب الموضوعات لابن الجوزي رحمه الله تعالى، وناقشه في كثير منها، وزاد عليه مما تركه كثيرا، فجاء في مجلدين[102].

---

١٠٠ - تنزيه الشريعة/٢/٢٦٠/.

١٠١ - تنزيه الشريعة/١/١٧٧/، وانظر أيضا: /١/٢٢٩، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣١١، /، و/٢/١١٢، ٢٦٤/.

١٠٢ - ذكر ذلك القطب الخيضري بنفسه في الترجمة التي عقدها لنفسه، في كتابه: (الاكتساب، في معرفة الأنساب)، وهو مخطوط، وقد نقل ترجمته المذكورة الدكتور أحمد حاج محمد عثمان، في أوائل تحقيقه لكتاب: (زهر الرياض)/ص١٥/ للقطب الخيضري، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، وانظر: نظم العقيان للسيوطي/ص١٦٢/، وكشف الظنون/١/٢٣٩/، ثم انظر أيضا: الضوء اللامع للسخاوي/٩/١١٩/، مع تحاملات منه على القطب الخيضري، ثم انظر بعده: منادمة الأطلال/ص٦/ لعبد القادر بن بدران؛ فإن فيه تعقبات منه على السخاوي في ما أتى به في ترجمته للقطب الخيضري، رحم الله الجميع.

قلت: ثم قام الحافظ السيوطي ت٩١١هـ رحمه الله بسلسلة من التصانيف، مثلت أكبر مجهود علمي متكامل، ومتعاقب الأطوار، في تحرير كتاب ابن الجوزي، وإعادة صناعة بحوثه، والتدقيق فيها، مع الزيادة في مواد الكتاب وموارده، فألف كتابه: (اللآلىء المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة)[١٠٣]، وقد علق فيه أسانيد ابن الجوزي، وذكر منها موضع الحاجة، وأتى بالمتون، وبكلام ابن الجوزي عليها، وتعقب كثيرا منها، وتتبع كلام الحفاظ في تلك الأحاديث، ثم ذيل على اللآليء بذيل مشهورٍ اسمه: (ذيل اللآلي)، وطريقته فيه أنه أورد فيه جملة من الموضوعات التي لم يُلِمَّ ابن الجوزي بذكرها، كما صرح بذلك في مقدمته[١٠٤]، ثم أفرد ما تعقب فيه ابن الجوزي خصوصًا بكتاب آخر سماه: (النكت البديعات، على الموضوعات)[١٠٥]، ثم اختصر كتاب النكت هذا في كتاب آخر سماه: (التعقبات، على الموضوعات)، ولعل الأصح أن كتاب التعقبات هو بعينه كتاب النكت البديعات.

---

١٠٣ - طبع مرة في دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ومرة ثانية في دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، تحقيق: صلاح محمد عويضة.

١٠٤ - وقد طبع كتاب ذيل اللآليء في مجلد، بتحقيق: جلال علي، في دار الإمام الرواس، بيروت، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٠٥ - وقد طبع كتاب النكت البديعات في مجلد، في دار الجنان، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

فهذا الجهد العلمي الضخم الذي قام به الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- حول كتاب الموضوعات، من خلال هذه السلسلة من التصانيف، يمثل خطوة فارقة في تحرير الكلام على الكتاب، وعلى طائفة كبيرة من الأحاديث، التي وقع النزاع في القول بوضعها.

ثم اختصره شخص مجهول في كتاب عنوانه: (مختصر اللآلىء المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة)، كما في فهرس آل مؤسسة البيت لمخطوطات الحديث النبوي الشريف[١٠٦].

ثم جاء العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني ت٩٦٣هـ فألف كتابه: (تنزيه الشريعة المرفوعة)، قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني ت١٣٤٥هـ في: (الرسالة المستطرفة): (ولأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة كتابٌ، جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي، ورتبه على

---

١٠٦ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله/٢/١٣٢٩، منشورات مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الأردن.

ترتيبهما، وأهداه الى السلطان سليمان خان، سماه: تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الاخبار الشنيعة الموضوعة) (١٠٧).

قال الإمام ابن عراق في خطبة (تنزيه الشريعة): (وللإمام الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي فيها كتاب جامع، إلا أن عليه مؤاخذات ومناقشات في مواضع، وقد اعتنى شيخ شيوخنا الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر الأسيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور، فاختصره وتعقبه في كتاب سماه: «اللآلى المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة»، ثم عمل ذيلا ذكر فيه أحاديث موضوعة، فاتت ابن الجوزي، وأفرد أكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه: «النكت البديعات»، وهذا كتاب، لخصت فيه هذه المؤلفات، بحيث لم يبق لمحصله إلى ما سواه التفات، وبالغت في اختصاره وتهذيبه، وتبعت اللآلي في تراجمه وترتيبه) (١٠٨).

---

١٠٧ - الرسالة المستطرفة/ص١٥٠/، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، ط: دار البشائر، بيروت.
١٠٨ - تنزيه الشريعة/٣/١/، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

ثم جاء العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي المالكي نزيل المدينة المنورة المتوفى بها سنة ثلاث وأربعين ومائة فألف اختصارا لكتاب: (اللآلئ)، ذكره الكتاني في: (الرسالة المستطرفة)[١٠٩].

ثم جاء العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي الحنبلي ت١١٨٨هـ فاختصر موضوعات ابن الجوزي رأسًا في كتاب اسمه: (الدرر المصنوعات، في الأحاديث الموضوعات) [١١٠]، وكأن هذا عمل آخر بجوار كتاب (اللآلئ المصنوعة)، فنحتاج إلى مطالعة منهج مؤلفه في تحرير كتاب: (الموضوعات).

ثم أفرد الشيخ عبد الوهاب بن محمد غوث بن محمد بن أحمد المراسي تصنيفا جمع فيه الرجال المذكورين في اللآلئ المصنوعة وفي ذيله، وسماه: (كشف الأحوال، في نقد الرجال)، أي المذكورين في للآلئ

---

١٠٩ - الرسالة لمستطرفة/ص١٥٠/، والسيد عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس/١/٣٤٣/.

١١٠ - كما في ترجمته في فهرس الفهارس/٢/١٠٠٣/.

المصنوعة وذيلها للسيوطي، كما نبه عليه السيد محمد بن جعفر الكتاني في: (الرسالة المستطرفة)[111].

ثم جاء العلامة الكبير، مسند الدنيا، المحدث السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني ت ١٣٨٢هـ فألف كتابا اسمه: (الدرر المرفوعة، عن حكم اللآلئ المصنوعة)[112].

ثم جاء العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري ت١٤١٨هـ، فقام بجهود جليلة في خدمة كتاب: (اللآلئ المصنوعة)، حيث اعتنى بالكتاب، وانكب عليه، حتى تخرج به في الصنعة الحديثية، من كثرة المطالعة والتأمل لكتاب اللآلئ، ثم أنشأ حوله غير كتاب، فرتب أحاديث كتاب اللآليء في جزء سماه: (الجواهر المرصوعة، في ترتيب أحاديث: اللآلئ المصنوعة)، ثم أنشأ كتابا آخر فيه تعليقات نفيسة، واستدراكات مهمة، سماه: (الجواهر الغوالي، في

---

١١١ - الرسالة المستطرفة/ص٢١١/.

١١٢ - كما في أول فهرس الفهارس والأثبات/٢٩/١/، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط: دار الغرب الإسلامي.

الاستدراك على كتاب اللآلي) كلاهما مخطوط[113]، وطريقته في الأخير أنه بناه على جمع الطرق التي تستدرك على الحافظ السيوطي، والتي استخرجها السيد الغماري من مطالعته الواسعة للأصول المسندة، وللأجزاء الحديثية المنثورة هنا وهناك، وما زلت أتطلب هذا التأليف المهم، ولكني لم أظفر به إلى الآن.

ثم قام الأستاذ أيمن محمد الشبراوي بإخراج كتاب رتب فيه أحاديث اللآليء المصنوعة، وسمى كتابه هذا بـ: (السرر الموضوعة، في ترتيب اللآلئ المصنوعة)[114].

وكذلك الأستاذ رياض بن عبد الله عبد الهادي، فقد ألف كتابا في ترتيب أحاديثه، عنوانه: (الدرر المجموعة، بترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة)[115].

---

١١٣ - وانظر في ذلك كتاب: التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني/ص١١/ ط: دار الأنصار، القاهرة، وانظر أيضا كتاب: معجم المؤلفين المعاصرين/١/٣٦٠/، ط: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١١٤ - طبع في دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩٠م.

١١٥ - طبع في دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٠٨هـ.

كما صنع الأستاذ عبد الحميد أحمد الدخاخني فهرسا آخر للكتاب، طبع بعنوان: (الفوائد المجموعة، في ترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة)[116].

ومن مجموع ما سبق يتضح أن كتاب (اللآلئ المصنوعة)، هو واسطة العقد، وهو مجمع دراسات الحافظ السيوطي، وخلاصة اجتهاداته ومطالعاته وبحوثه حول كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي رحمه الله تعالى.

ثم إن هناك سلسلة أخرى من التصانيف، قامت حول كتاب ابن الجوزي رحمه الله، لكنها لم تتعرض للكتاب كله، بل انتقت بعض بحوثه وتعقبتها، كمثل الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي وهي في مسند أحمد، أو الأحاديث التي أوردها وهي في السنن الأربعة.

بيان ذلك أن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- قد التقط من كتاب الموضوعات كل الأحاديث التي وقعت فيه، وهي في مسند الإمام أحمد، وتوسع الحافظ في بحث أسانيدها ورواتها،

---

١١٦ - طبع في دار المرابطين، بالإسكندرية، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

ذبا عن المسند، ونفيا للوضع عن أحاديثه، فأخرج كتابه الجليل، الممتليء بالفوائد والتحقيقات، رغم وَجَازةِ حَجْمِه، وصِغَرِ جِرْمِه: (القول المسدد، في الذب عن المسند)، فجاء كتابا حافلا بديعا، قال في آخره: (هذا آخر ما تتبعته من الأحاديث، التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات، ولم يذكرها شيخنا، وهي على شرطه؛ لكونه لم يقتصر في الحكم عليها بالوضع على النقل عن شخص مخصوص، بل اعتمد في الغالب على ابن الجوزي، فسلكت مسلكه في ذلك، والذي أقول: إنه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع، لما بينته من الأجوبة عقب كل حديث)(١١٧).

لكن فاتته أحاديث، فاستدركها عليه الحافظ السيوطي في ذيل، جمع فيه عددا من تلك الأحاديث، التي بقيت في الموضوعات، وهي في مسند أحمد.

---

١١٧ - القول المسدد/صص٤٤.

ثم ذيل العلامة الشيخ صبغة الله بن محمد غوث المدراسي على الحافظ السيوطي، برسالة اسمها: (التحقيقات، على الموضوعات، في مسند الإمام أحمد)، وذيل المدراسي مطبوع مع (القول المسدد)[١١٨].

ثم جمع الحافظ السيوطي ذيلا آخر، على نسق كتاب: (القول المسدد)، لكنه خاص بالأحاديث التي وقعت في السنن الأربعة، وذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وسماه: (القول الحسن، في الذب عن السنن).

قال الحافظ السيوطي في: (تدريب الراوي) وهو يتكلم على (القول المسدد): (وذيلت على هذا الكتاب بذيل، في الأحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسند، وهي أربعة عشر، مع الكلام عليها.

ثم ألفت ذيلا لهذين الكتابين، سميته: «القول الحسن، في الذب عن السنن»، أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثا، ليست بموضوعة، منها ما هو في سنن أبي داود، وهي أربعة أحاديث، منها حديث صلاة

---

١١٨ - طبع في مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة١٤٠١هـ.

التسبيح، ومنها ما هو في جامع الترمذي، وهو ثلاثة وعشرون حديثا، ومنها ما هو في سنن النسائي، وهو حديث واحد، ومنها ما هو في ابن ماجه، وهو ستة عشر حديثا.

ومنها ما هو في صحيح البخاري، رواية حماد بن شاكر، وهو حديث ابن عمر: «كيف يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يخبئون رزق سنتهم»، هذا الحديث أورده الديلمي في مسند الفردوس، وعزاه للبخاري، وذكر سنده إلى ابن عمر، ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة، وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر، فهذا حديثٌ ثانٍ من أحاديث الصحيحين.

ومنها ما هو في تأليف البخاري غير الصحيح، كخلق أفعال العباد، أو تعاليقه في الصحيح، أو في مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح، كمسند الدارمي، والمستدرك، وصحيح ابن حبان، أو في مؤلف معتبر، كتصانيف البيهقي، فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثا يعلمه موضوعا،

ومنها ما ليس في أحد هذه الكتب، وقد حررت الكلام على ذلك حديثا حديثا، فجاء كتابا حافلا)[119].

والحاصل أن جملة ما ألفه الحافظ السيوطي حول كتاب الموضوعات عدة كتب: (اللآلئ المصنوعة)، و(ذيل اللآلئ)، و(النكت البديعات)، و(التعقبات)، و(ذيل القول المسدد)، و(القول الحسن)، وأن كتاب (اللآلئ المصنوعة) من بين تلك الكتب هو غرتها، وشامتها، وهو واسطة عقد تصانيفه رحمه الله حول كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

ثم إن كلَّ ما سبق من التآليف حول موضوعات ابن الجوزي دائرٌ في فلك الاختصار، أو التذييل، أو التعقب والانتقاد، أو الفهرسة، وما إلى ذلك، وبقيت من وراء ذلك أصناف من التآليف، منها معارضة كتاب الموضوعات، والتأليف على نمطه، وممن ألف بهذه الطريقة العلامة محمد بن موسى بن علي بن عبد الصمد، أبو البركات وأبو المحاسن، المراكشي الأصل، المكي، الشافعي، سبط العفيف اليافعي

---

119 - تدريب الراوي/1/280.

ويعرف بابن موسى، قال الحافظ السخاوي في: (الضوء اللامع): (وعمل شيئا على نمط الموضوعات لابن الجوزي)[120].

لكن تفرد الإمام الحافظ الجليل الضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد ت٦٤٣هـ صاحب المختارة، بتأليفٍ فريدٍ، حول موضوعات شيخه ابن الجوزي، ألا وهو أنه قام بترتيب كتاب الموضوعات على الأطراف، وسماه: (أطراف الموضوعات لابن الجوزي)، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى- في: (الذيل على طبقات الحنابلة): في سياق تعداد مؤلفات الحافظ الضياء رحمه الله تعالى: (أطراف الموضوعات لابن الجوزي، في جزأين)[121].

---

١٢٠ - الضوء اللامع/١٠/٥٧/، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٢١ - الذيل على طبقات الحنابلة/٣/٥٢٠/، ط: مكتبة العبيكان، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

فصل

في أن كتاب: (اللآلىء المصنوعة)هو أجود كتب الحافظ السيوطي في الصناعة الحديثية على الإطلاق

كثرت تصانيفُ الحافظ السيوطي -رحمه الله- في الفنون الحديثية المختلفة، وخدم الحديث الشريف وعلومه من جهات متعددة، فصنف في علوم الحديث، وأهم تصانيفه في ذلك: (تدريب الراوي)، وشرح عددًا من الكتب الحديثية الكبرى، كما في شروحه على الكتب الستة، والموطأ، ومسند الشافعي وغيرها، وخرَّج أحاديث عدد من الكتب كما في تخريج أحاديث المواقف للعلامة السعد، والشفا للقاضي عياض، وصنف في الرجال كما في كتابه: (شدّ الرحال، في ضبط الرجال)، وألف في الكنى والأنساب كما في كتاب: (لب اللباب، في تحرير الأنساب)، وألَّف في شرح غريب الحديث كما في اختصاره لنهاية ابن الأثير، وألَّف في ضبط التصحيفات الواقعة في بعض الأحاديث كما في كتابه: (التطريف، في التصحيف)، وأعرب الحديث الشريف كما في كتابه: (عقود الزبرجد، في إعراب المسند)، وأملى المجالس الحديثية المتعددة، وبعض أماليه محفوظ

في دار الكتب، وقد طالعتُ بعضها، وخرَّج لنفسه ولبعض مشايخه المعاجم والأثبات والمشيخات، التي يحرر فيها أسانيده هو، ومروياته ومسموعاته، كما في: (زاد المسير) وغيره، وألَّف في أسباب ورود الحديث كما في كتاب: (اللمع)، وألف الجوامع الحديثية التي اجتهد فيها في العزو والتخريج، كما في: (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير)، إلى غير ذلك من أوجه نشاطه الحديثي الجمّ.

وقد اشتملت الكتب التي التزم فيها العزو على اجتهاد منه، في الحكم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، خالفه في ذلك من خالفه، ووافقه من وافقه، إلا أن أحكامه المذكورة كانت إجمالية، بمعنى أنه كان يجتهد عنده هو في النظر في الرجال، ونقدهم، ويسبر طرق الحديث، حتى إذا ما انفصل عن حكم في الحديث يرتضيه، فإنه كان يثبت على الورق نتيجته، فصرنا نرى في: (الجامع الصغير) نتائج بحوثه في الحكم على الأحاديث ونقدها.

وعليه فقد ظلَّ جانبٌ ضخمٌ من جوانب معرفته بالصنعة الحدثية مخفيًّا مطويًّا، ألا وهو جانب التطبيق والممارسة، والمقدمات البحثية التي

ما سجل لنا منها في تلك الكتب إلا نتائجها فقط، فقد كان يمارس النظر في الأسانيد، لكنه لا يدون إلا النتائج، فغابت عنا مسالكه في ممارسة الصنعة الحديثية، وغاب عنا شهود مهاراته الفنية في العزو والاعتبار والنقد والتعليل والتعقب، وتحرير الحكم على الرجال وعلى الأسانيد.

ومن المعلوم أن هذا الجانب هو عُمْقُ صناعة المحدث على الحقيقة، وهو الذي يبرز فيه فقه المحدث وبصره بآليات الصنعة الحديثية، وقد نصَّ هو -رحمه الله تعالى- على ذلك، فقال في: (طبقات الحفاظ): (العمدة في علم الحديث: معرفة صحيحه وسقيمه وعلله، واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلا، وأما العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات، لا من الأصول المهمة)[١٢٢].

وهذا هو الجانب الذي برز بوضوحٍ في كتاب: (اللآليء المصنوعة)، حيث دأب على التصريح بمقدمات أحكامه على الأحاديث، وصار يُجرِي على الورق مهاراته الصناعية الدقيقة، فيناقش، ويعلل، ويتعقب،

---

١٢٢ - طبقات الحفاظ/ص٥٣٠.

ويوازن بين أحكام النقاد على الرجال، ويستدرك طرقًا، ويتوسع في تراجم الراوة، ويقبل من كلام ابن الجوزي ويردّ، ويتتبع كلام من سبقه من الحفاظ في أحكامهم، فصرَّح في هذا الكتاب بالمسالك التي كان يطويها في كتبه الأخرى.

وقد لخص الحافظ السيوطي بنفسه منهجه في كتاب: (اللآلئ)، ووصف عمله فيه، فقال في (تدريب الراوي) وهو يتكلم عن موضوعات ابن الجوزي: (قد اختصرتُ هذا الكتاب، فعلقت أسانيده، وذكرت منها موضع الحاجة، وأتيت بالمتون، وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقبت كثيرًا منها، وتتبعت كلام الحفاظ في تلك الأحاديث، خصوصا شيخ الإسلام في تصانيفه وأماليه)[١٢٣].

بل توسع هو أيضا في شرح منهجه في كتاب: (اللآلئ)، بإسهابٍ زائدٍ على ذلك، في مقدمة كتابه: (النكت البديعات، على الموضوعات)، قال هناك: (وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من اعتنى بشأنها، فاختصرتها، معلقا أسانيدها، وتعقبت منها كثيرا على وجه

١٢٣ - تدريب الراوي/١/٢٧٩.

الاختصار، على نحو ما صنع الذهبي في المستدرك، ثم جمعت كتابا حافلا في الأحاديث المتعقبة خاصة، بسطت فيها الكلام على كل حديث، مع ذكر طرقها وشواهدها، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك، غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر، وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلا، فما ظنك بهم في هذا العصر الدائر، فأردت أن ألخص الكتاب المذكور في تأليف وجيز، اقتصرت فيه على إيراد الحديث على طريقة الأطراف، وأعقبه بذكر من أعله به، ثم أردفه برده، إما بتوثيقه، وإما بذكر متابعه أو شاهده، وأنبه على من خرجه من الأئمة المعتبرة في شيء من كتبه الجليلة، وها هو هذا) (١٢٤).

قلت: فهذا وصفٌ تفصيليٌّ دقيقٌ لخطته في الكتاب، وبيانٌ وافٍ لشروطه ومنهجه، وعرضٌ للوظائف العلمية المتعاقبة والمتداخلة التي قام بها، والكتاب من وراء ذلك حافل بوجوه الإفادة، على نحو ما

---

١٢٤ - النكت البديعات/ص٢٩/، ط: دار الجنان، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

وصفته، والذي يعنينا هنا هو وجود مسالك نظره ونقده، ولا يعنينا كونه أصاب فيها أم لم يصب؛ إذ هذا مبحث آخر، وهو مترتب على التصريح بمسالكه في النظر والتعليل، والذي هو أعظم فوائد الكتاب.

ولذا كان عددٌ من المتأخرين من أهل المعرفة بهذا الفن يجعلون كتاب اللآلىء المصنوعة مفتاحا لمعرفة صناعة الحديث، قال العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري -رحمه الله تعالى- في كتاب: (التهاني) وهو يتكلم عن كتاب: (اللآلئ): (وقد وقفتُ عليه، وقرأته، وانتفعت به كثيرًا، وإني أوصي طالب الحديث بمزيد عنايته به، كما كان والدي -رضي الله تعالى عنه- يوصيني به، وأخبرني أنه: المفتاح لمعرفة علم الحديث.

وقد صدق -رضي الله تعالى عنه-، فقد لمست ذلك بنفسي، وأخبرني جزاه الله تعالى عني خيرًا أن كثيرًا من رجال العلم في هذا العصر وسماهم لي، بكتاب اللآلئ توصلوا إلى الدراية العظيمة بعلم الحديث)[١٢٥].

---

١٢٥ - التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني/ص١١.

وهذا من فوائد كتب التخريج عموما، لما أنها تشتمل على تطبيق عملي، تبرز فيه المهارات الذهنية التي كانت كامنة في أذهان الحفاظ، والتي يراعونها في أحكامهم على الأحاديث، قال العلامة السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري في كتاب: (المؤتسي): (كتب التخريج، وهي كبيرة النفع، جليلة الفائدة في الباب، تقرب الأقصى من علم الحديث في وقت بسيط، وتعين على معرفة القواعد وتطبيقها، وتسهل طريق النقد؛ لأنها خلاصة أفكار الحفاظ في الحكم على الأحاديث، من تصحيح وتضعيف، وبيان دليل كل واحد منهم، وزبدة أقوالهم في نقد الرجال، وبيان علل الأحاديث، وفي كل هذا علم عظيم لمن تدبره، وفهمه حق الفهم، زيادة على الاطلاع على طرق الأحاديث، ومعرفة المتابعات والشواهد، ففائدة كتب التخريج لمن يريد التبريز في علم الحديث لا ينكرها إلا من لا يعرف قدر هذا العلم)[١٢٦].

والمقصود أنه كتاب جامع للأحاديث الموضوعة المكذوبة، أو التي ادعي فيها الوضع، مع مناقشة لذلك، أدت إلى توسع في البحث في طرق كل حديث، والنظر في حال الراوي أو الرواة، الذين أُعِلَّ

---

١٢٦ - المؤتسي، في تعريف نفسي/ص٤٣/ مخطوط، في خزانة كتبي نسخة منه.

الحديثُ بهم، فإن سلم الحكم عليهم، ورأى صحة تعليل الحديث بهم، انتقل إلى البحث عن متابع له، فإن وجد وإلا بحث له عن شواهد، كل ذلك مع توسع في التعليل والمناقشة، والتدليل والبرهنة، مما يفيد الناظر في الكتاب فائدة كبرى في كيفية النظر في الأسانيد وتعليلها، وكيفية تناول الرجال والموازنة بين ما يخل بقبول حديثهم وما لا يخل، ومعرفة العلل، وكيفية تأملها والتعامل معها، ومطالعة مسالك الحفاظ في رفع الحديث من درجة إلى درجة، أو طرحه وعدم الاعتداد به.

والحاصل أنه كتاب متقنٌ، مفيدٌ في نقد الرجال وسبر الطرق، وهو مدخلٌ جيِّدٌ للصنعة الحديثية الصِرْفة، ينتقل به المحدث من طور الدراسة النظرية لقواعد علوم الحديث إلى التطبيق العملي، والممارسة الفعلية، التي توقفه على ضوابطَ، ومعاييرَ، وقيودٍ لا ينص عليها في كتب القواعد النظرية.

قال الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ت١٣٠٤هـ في كتابه الماتع: (ظفر الأماني) وهو يتكلم على مسالك الترجيح بين كلام

الحفاظ إذا اختلفوا: (وقد توجه السيوطي إلى كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، فلخصه وتعقب عليه في مواضع تشدده، ووافقه في مواضع توسطه، فمن يطالع «موضوعات» ابن الجوزي، يجب عليه أن يطالع «اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي)[١٢٧].

ومما يدلل على أهمية الكتاب على النحو الذي أصفه، معرفة ماهية تعقبات الحافظ السيوطي واستدراكاته، وطبيعة انتقاداته على ابن الجوزي، وذلك أن الحافظ السيوطي رحمه الله طورا يتوسع في عزو الحديث، وجمع مخارجه، وذكر شواهده ومتابعاته، ليدلل على أن ابن الجوزي رحمه الله لم يتفقد مدار أسانيد الحديث، وطورا يتوسع في مناقشة ابن الجوزي في حال الراوي الذي أعل ابن الجوزي الحديث به، وطورا يسلم القول القادح في الرواي ثم يتوسع في ذكر طرقه المعلوله، لبيان أن الحمل والعهدة فيه ليست على راو مخصص، وطورا لا يزيد على عزو الحديث نفسه -من نفس الطريق المعلول، الذي

---

١٢٧ - ظفر الأماني، بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني/ص٤٢٧/، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤١٦هـ، مع تعليقاته النفيسة الضافية لشيخ مشايخي العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحم الله الجميع.

أعله ابن الجوزي- إلى مُخَرِّجٍ آخر، يدور سنده على ذلك الراوي بعينه، تدليلا من السيوطي على سعة اطلاعه على الأجزاء النادرة، والأصول المسموعة المسندة الغريبة، فكان من مقاصد الحافظ السيوطي رحمه الله في كتاب: (اللآلئ المصنوعة) أن ينبه على ما يستحق النظر في السند، سواء تغيرت بذلك التعقيبِ حالةُ السند أو لم تتغير، فإن من علل الأسانيد ما هو قادح، ومنها ما ليس بقادح، فكأن الحافظ السيوطي كان يسبح في بحرٍ واسع، وفضاءٍ فسيح، من النظر والتعقيب والتدقيق في كل ما شأنه أن يستحق التنبيه عليه من علل الأسانيد، ثم إن ذلك إما أن يسفر بنا عن تغيرٍ لدرجة بعض الأسانيد، بأن ترتقي من الموضوع إلى الشديد الضعف أو الواهي أو الضعيف أو الحسن، بل إلى الصحيح على قلة، وإما أن يسفر بنا عن عدم تغيير درجة الحديث، لكن نستفيد منه فوائد صناعية دقيقة، مما هو موضوع كتب علم علل الحديث، إلى غير من الفوائد الصناعية الفنية الحديثية الدقيقة، التي اشتملت عليها تعليقات الحافظ السيوطي رحمه الله.

وقد التزم الحافظ السيوطي بذكر سند ابن الجوزي إلى الكتب التي يخرج منها، ورب مواضع قليلة أبقى فيها السيوطي على إسناد ابن الجوزي الذي يتوصل به إلى الكتاب المصنف، ثم يصله بسند صاحب الكتاب، ولم تتبين لي النكتة العلمية الحديثية التي لأجلها استبقى السيوطي تلك المواضع، ولعل هذا يحتاج إلى جمع كل تلك المواضع على طول كتاب اللآلئ المصنوعة، ثم النظر في العلة التي لأجلها استبقى أسانيد ابن الجوزي، وهذه ظاهرةٌ لطيفةٌ من الظواهر العلمية التي تستحق التأمل في كتاب اللآلئ المصنوعة.

والذي ينقدح لي أن الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- لم يقف على تلك الأحاديث مسندة في تلك الكتب، فلم يبق له من موضع رأى الحديث فيه مسندا سوى سند ابن الجوزي، فيسوقها بسند ابن الجوزي المذكور، حتى يصير الأمر وكأنها مُخَرَّجة بسند ابن الجوزي، لا بسند صاحب الكتاب الأصلي، الذي أسند ابن الجوزي من طريقه، ودخل بسنده على سنده، وهذا يحتاج إلى مزيد تأمل وتتبع، وأسأل الله التوفيق.

فصل

في لمحة مهمة عن نسخة خطية نفيسة ونادرة لكتاب (اللآلئ) تصف لنا تدرج السيوطي في تأليفه، ونستخرج منها فوائد علمية كثيرة

اطلعت على عدد من النسخ الخطية لكتاب (اللآلئ المصنوعة)، ومارستها فترة، وقابلت بعضها بالمطبوع، فاستفدت من ذلك فوائد جمة، وقد توقف بعض المحدثين عند قضية اختلاف نسخ اللآلئ المصنوعة، حتى قال ابن عراق في: (تنزيه الشريعة): (ولم يذكر السيوطي الحديث في كتبه، فلعل نسخ الموضوعات تختلف)[١٢٨]، فهذا أنموذج قديم من توقف أهل الشأن عند ظاهرة اختلاف نسخ الكتاب.

وقال أيضا في: (تنزيه الشريعة): (لم يقع في حديث أبي هريرة في «اللآلئ المصنوعة» تعليل يوم الاثنين كسائر الأيام، وبيض له في

---

١٢٨ - تنزيه الشريعة/٢/٣٦٤، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

النسخة التي عندي من الموضوعات، وكتب في هامش النسخة أنه كذلك في الأصل المقابل بنسخة المصنف)[١٢٩].

لكن استلفت نظري من بين تلك النسخ نسخة خطية نفيسة، أطلعتني على فوائد جمة، وفتحت لي باب التصفح لسنوات مبكرة من حياة الحافظ السيوطي رحمه الله، ومن تدرجه العلمي.

وهي النسخة النفيسة، المودعة في مكتبة الإسكندرية، كتبت سنة ٨٩١هـ، برقم الاستدعاء: (٢٩٧,١٢٤)، وتقع في: (١١٧) ورقة، في مجلد ضمن مجموع، مسطرتها: (٣١ سطرا)، مقاسها: ٢٥,٦ X ١٨,٢ سم.

وهي نسخةٌ نفيسةٌ جدًّا، لكونها كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقد سعيت في استخراجها واقتنائها، ثم أَطلتُ النظر فيها، فوجدت في آخرها ما نصه: (وفرغ مصنفه نفعنا الله والمسلمين ببركته وبركة علومه، سنة خمس وسبعين وثمانمائة، من الهجرة النبوية، على التمام والكمال، والحمد

---

١٢٩ - تنزيه الشريعة/٢/٥٤.

لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، تم الكتاب المبارك، على بركة الله وعونه وحسن توفيقه، ووافق الفراغ من تعليقه في سابع شهر ربيع الأول، سنة إحدى وتسعين وثمانمائة، أحسن الله عاقبتها، آمين).

وقد تأملت النسخة المذكورة فلاحظت فوراق ضخمة بين مادتها العلمية وبين بقية المخطوطات والمطبوعات، فانتبهت إلى أنها الصورة الأولية التي أخرجها الحافظ السيوطي من الكتاب، ثم إنه شرع في الكتاب مرة أخرى سنة خمس وتسعمائة، فأضاف إليه أضعاف حجمه ومادته، لكن بعد أن خرجت النسخة الأولى، وتداولتها الأيدي، فجعل رحمه الله تلك النسخة الأولية هي الموضوعات الصغرى، وجعل النسخة التامة هي الموضوعات الكبرى، لكن كأن أحدا من أهل العلم لم يتداول النسخة الناقصة باسم الموضوعات الصغرى، لا سيما وقد أثبت السيوطي للنسختين عنوان: (اللآلئ المصنوعة)، فكأن النسخة الأولية أهملت أصلا، ولم يلتفت إليها أحد، وجعلوا التعويل والاعتماد على النسخة التامة النهائية.

وقد ذكر السيوطي هذا التطور التاريخي في إنشاء الكتاب، في أوائل النسخة التامة، فقال في مقدمات (اللآلئ المصنوعة): (واعلم أني كنت شرعت في هذا التأليف في سنة سبعين وثمانمائة، وفرغت منه في سنة خمس وسبعين، وكانت التعقبات فيه قليلة، وعلى وجه الاختصار، وكتب منه عدة نسخ، ومنها نسخة راحت إلى بلاد التكرور، ثم بدا لي في هذه السنة وهي سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط، وإلحاق موضوعات كثيرة، فاتت أبا الفرج فلم يذكرها، ففعلت ذلك، فخرج الكتاب عن هيأته التي كان عليها أولا، وتعذر إلحاق ما زدته في تلك النسخ التي كتبت، إلا بإعدام تلك، وإنشاء نسخ مبتدأة، فأبقيت تلك على ما هي عليه، ويطلق عليها الموضوعات الصغرى، وهذه الكبرى، وعليها الاعتماد)[١٣٠].

قلت: والملحوظ أيضا أنه شرع في النسخة الأولية من الكتاب سنة سبعين وثمانمائة، وهو من مواليد سنة تسع وأربعين وثمانمائة، فيكون سنه عند الشروع في الكتاب إحدى وعشرين سنة، وفرغ من تلك

---

١٣٠ - اللآليء المصنوعة/١/٩/.

النسخة سنة خمس وسبعين، فيكون سنه عند الفراغ من النسخة الأولية ستا وعشرين سنة، فكأن تلك النسخة الأولية عملٌ تجريبيٌّ، كسر به قلم التصنيف، ومارس به التدريب على التخريج والتعقب ونقد الطرق، ثم إنه شرع في الكتاب مرة أخرى سنة خمس وتسعمائة، وسنه إذ ذاك ست وخمسون سنة، فكان قد بلغ من النضج العلمي مبلغه، وتضلع من علوم الحديث، وكثرت كتبه التي مارس فيها الصنعة الحديثية، وتضاعف اطلاعه على الأصول والأجزاء المسندة، فخرج الكتاب كتابا آخر، حافلا جليلا، وهو الذي اعتمده وارتضاه.

ويمكن أن يستفاد من النسخة الأولية في دراسة التطور العلمي عند الحافظ السيوطي، والإلمام بطريقة تكوينه العلمي، والنظر في مقدار اطلاعه ومعرفته بالصنعة وهو في تلك السن المبكرة، ومقدار ما طرأ له من تكامل ونضج وتضلع بعد تلك المرحلة بنحو ثلاثين سنة، ومقدار ما طرأ على منهجه ومسلكه النقدي من توسع، واكتساب مهارات علمية زائدة.

هذا وقد اطلعت على نسخة خطية أخري للكتاب، وهي نسخةٌ مودعةٌ في دار الكتب المصرية، في جزأين، الأول منهما برقم: (١٦١٣٣)، في مائتي ورقة وأربع، وأما الثاني فبرقم: (١٦٠١٦)، في مائتين وتسع وثلاثين ورقة.

وهي نسخةٌ نفيسةٌ، على هوامشها تعليقاتٌ دقيقةٌ للشمس محمد العلقمي، تلميذ الحافظ السيوطي، وشارح الجامع الصغير له، وتعليقاتٌ أخرى للعلامة محمد الداودي، وتعليقاتٌ أخرى تحتها اسم القلقشندي، ولم يتبين عندي من هو.

وقد يقع التباسٌ بين العلامة الشمس محمد بن عبد الرحمن العلقمي تلميذ السيوطي، وبين أخيه العلامة البرهان إبراهيم العلقمي، وممن حرر هذا الفارق ونبه إليه، مسند الدنيا العلامة السيد عبد الحي الكتاني، قال في (فهرس الفهارس): (أما الشمس فهو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، صاحب الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير، وهو في مجلدين، قال عنه الخفاجي في «الريحانة»: «شيخ الحديث، في القديم والحديث، لم تزل سحب إفادته في رياض

الفضل ذوارف، حتى صار وهو العلم المفرد من أعرف المعارف، قد تحلى بخدمة الجلال السيوطي كمالا، ورقي سماء المعالي فزاد جمالا.

وأما البرهان إبراهيم: فللفضل خليل، وطبعه يحكيه النسيم لولا أنه عليل، له كتاب: «تهذيب الروضة» للنووي، وقال الخفاجي أيضا لما ترجم نفسه في «الريحانة» وعد أشياخه: «ومنهم العلامة الفهامة خاتمة حفاظ المحدثين إبراهيم العلقمي قرأت عليه الشفا وأجازني به وبغيره وشملني نظره ودعاؤه وقال الخفاجي أيضا أول شرحه على الشفا: اعلم أن سندي في هذا الكتاب وغيره من كتب الحديث سلسلة الذهب، أعلاها روايتي عن خاتمة المحدثين الشيخ إبراهيم العلقمي، وهو عن أخيه الشمس العلقمي، شارح الجامع الصغير، عن الجلال السيوطي»[131].

قلت: وأما العلامة محمد الداودي فهو محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي، كما هو مثبت بخطه في آخر النسخة.

---

١٣١ - فهرس الفهارس/٢/٨٢٧/.

ثم رأيت نسخة خطية ثالثة، وهي نسخة نفيسة جدا، أنفس من سابقتها، وهي بخط المملوك جرامرد الناصري الحنفي، كتبها لنفسه، وتاريخ نسخها سنة ٩١٠هـ، فهي منسوخة في حياة المؤلف، مقروءة عليه، ومقاسها ١٩سم X ٢٨سم، وقد قرئت على المؤلف، وعليها خطه عند كل فصل، وبآخرها إجازة لكاتب النسخة، الذي قرأها على المؤلف.

والنسخة المذكورة في مكتبة رفاعة بسوهاج، ومنها نسخة مصورة في دار الكتب المصرية، وللأسف الشديد، فإنها تكاد تكون مطموسة تماما، ولا يمكن قراءة كلماتها إلا بعسر ومشقة شديدين.

ثم اطلعت على نسخة مطبوعة طبعة حجرية نادرة، طبعت في الهند، في المطبع العلوي، لمحمد علي بخش اللكنوي، بأمر المولوي محمد خادم حسين العظيم آباداي، وبعناية المولوي السيد محمد معشوق علي وضبطه وتصحيحه، وكان طبعها في شهر ربيع الثاني، من شهور سنة ١٣٠٣هـ، إلا أنها عند التأمل كثيرة التصحيف والسقط كذلك.

فصل

في ذكر إسنادي إلى الحافظ السيوطي، في عموم مروياته وأسانيده ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (اللآلىء المصنوعة)، ثم في ذكر السند منه إلى ابن الجوزي في عموم مروياته ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (الموضوعات)

أنبأني العلامة المسند الشيخ أكرم عبد الوهاب محمد أمين الموصلي، والعلامة الأصولي الفقيه المتفنن الشيخ علي جمعة الأزهري مفتي الديار المصرية، والعلامة المسند الشيخ محمد مطيع الحافظ الدمشقي: ثلاثتهم[١٣٢] عن: مسند العصر، العلامة الفقيه الأصولي الشيخ علم الدين أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني

---

١٣٢ - تشرفتُ بأن أسندتُ هنا من طريق ثلاثة من مشايخي، وهم: الشيخ أكرم عبد الوهاب، والشيخ علي جمعة، والشيخ محمد مطيع الحافظ، والأول عراقي، والثاني مصري، والثالث شامي دمشقي، وبعد أسطر أسندتُ من طريق أربعة آخرين، وهم: السيد إبراهيم بن محمد بن الصديق الغماري، والشيخ محمد محمد عوامة، والشيخ محمد سعيد بن هاني الكحيل، والسيد عبد الله بن عبد القادر التليدي، ثم أسندت من طريق شيخين آخرين، وهما: الشيخ عبد الغني الدقر، والشيخ سليم الحمامي، وتراجمهم وذكر أسانيدهم جميعا في الثبت الذي خرّجتُه لذكر شيوخي في الرواية، والذي أسميته: (معجم الشيوخ)، وهو مطبوع في: ماليزيا، نجري سمبيلان، صفا فرودقشين (sofa production) سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

ت١٤١٠هـ[133]، وعن العلامة المحدث الأصولي المتفنن السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري ت١٤١٣هـ[134]: كلاهما -الفاداني والغماري- عن شقيق الثاني العلامة الحافظ المحدث الناقد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ت١٣٨٠هـ[135].

(ح) وأعلا من ذلك بدرجة في السند: أنبأني العلامة المحدث السيد إبراهيم بن محمد بن الصديق الغماري ت١٤٢٣هـ، والعلامة المحدث الشيخ محمد محمد عوامة الحلبي، والشيخ الصالح المبارك محمد سعيد

---

١٣٣ - أسانيد شيخ مشايخي مسند العصر العلامة الفاداني في أثبات كثيرة متفرقة، وقد جمع الشيخ محمد مختار الفلمباني كتابا كبيرا، اسمه: (بلوغ الأماني، من أسانيد مسند العصر العلامة الفاداني)، وهو في عشرة أجزاء، ط: دار قتيبة، سوريا، ثم خرج بعد ذلك مجموعٌ فيه عددٌ من أثبات العلامة الفاداني، طبع في: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م تحت عنوان: (أسانيد وإجازات ومسلسلات الفاداني)، فيه اثنا عشر ثبتا من أهم أثباته.

١٣٤ - أسانيد شيخ مشايخي العلامة المحدث السيد عبد الله بن محمد بن الصديق في ثبته المسمى: (ارتشاف الرحيق، من أسانيد عبد الله بن الصديق)، طبع ملحقا بثبت الإمام الكبير عبد الله الشبراوي، في مطبعة المدني، القاهرة، وفي ترجمته الذاتية المسماة: (سبيل التوفيق، في ترجمة عبد الله بن الصديق)، طبع في مطابع الدار البيضاء، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

١٣٥ - خرج شيخ مشايخي الحافظ السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري لنفسه عددا من المشيخات والأثبات، منها: (المعجم الوجيز، للمستجيز)، ط: دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة، سنة ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م، ومنها: (البحر العميق، في مرويات ابن الصديق)، طبع في: دار الكتبي، القاهرة، (د ت).

بن هاني الكحيل الحمصي، والعلامة السيد عبد الله بن عبد القادر التليدي: أربعتهم عن العلامة الحافظ السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ت١٣٨٠هـ: عن العلامة المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني ت١٣٤٥هـ: عن مسند المدينة المنورة أبي الحسن علي بن ظاهر الوتري الحنفي المدني ت١٣٢٢هـ، عن العلامة الجليل، مسند مصر في زمانه، وخطيب الجامع الأزهر: البرهان إبراهيم بن علي بن حسن السقا ت١٢٩٨هـ[١٣٦].

(ح) وأعلا من ذلك بدرجةٍ أني أروى بالسند السابق إلى الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري: وهو عن العلامة الشيخ محمد إمام السقا ت١٣٥٤هـ: وهو عن والده العلامة الإمام البرهان إبراهيم السقا ت١٢٩٨هـ:

---

١٣٦ - ترجمة البرهان السقا وأسانيده في: فهرس الفهارس والأثبات/١/١٣١/، بل قال الشيخ محمد مختار الفلمباني في: (بلوغ الأماني)/١/١٤٣/: (البرهان إبراهيم بن علي السقا، وهو مدار إسناد المتأخرين).

(ح) وأعلا من ذلك بدرجة أني أروي من طريق الشيخين الجليلين: العلامة الشيخ عبد الغني بن محمد علي الدقر الدمشقي رحمه الله، والمعمر فوق المائة، الشيخ محمد سليم الحمامي الدمشقي رحمهه الله: كلاهما عن المحدث الأكبر العلامة الإمام الشيخ محمد بدر الدين الحسني ت١٣٥٤هـ[١٣٧]: وهو عن الإمام الشيخ البرهان السقا: عن شيخ الإسلام وشيخ الأزهر الشريف الشهاب أحمد بن علي بن عبد الله الدمهوجي ت١٢٤٦هـ: عن مسند الدنيا، الحافظ الجليل، والإمام المحدث، ومركز أسانيد أهل مصر في زمانه: الحافظ محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي ت١٢٠٥هـ[١٣٨]: عن العلامة المسند المعمر

---

١٣٧ - وأسانيد العلامة البدر الحسني في غير ما كتاب، فترجم له تلميذه العلامة محمد صالح الفرفور في كتاب اسمه: (المحدث الأكبر وإمام العصر، العلامة الزاهد السيد الشريف الشيخ محمد بدر الدين الحسني كما عرفته)، ط: مكتبة دار الفرفور، دمشق، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ولفضيلة الشيخ محمد رياض المالح كتاب عنوانه: (عالم الأمة وزاهد العصر، العلامة المحدث الأكبر: بدر الدين الحسني)، وهو مطبوع، ولفضيلة الشيخ محمد عبد الله الرشيد كتابٌ مهمٌ عن العلامة البدر الحسني عنوانه: (محدث الشام العلامة السيد بدر الدين الحسني رحمه الله تعالى بأقلام تلامذته وعارفيه) وهو مطبوع.

١٣٨ - أسانيد الحافظ محمد مرتضى الزبيدي مفرقة في عدد كبير من الأثبات والمشيخات، ما بين منثور ومنظوم، أهمها: (ألفية السند)، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، وطبعت ألفية السند مرة ثانية في: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم، تحقيق: الدكتور محمد بن عزوز، وفي: (المعجم المختص)، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

داود بن سليمان بن أحمد الشرنوبي المالكي ت١١٧٠هـ: عن العلامة الشيخ شمس الدين الفيومي: عن العلامة السيد الشريف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن عبد الله بن سعيد الأرميوني ت٩٥٨هـ: عن شيخ الإسلام، الإمام الحافظ المتقن الجلال السيوطي ت٩١١هـ، بكافة أسانيده ومروياته ومؤلفاته، ومنها كتاب: (اللآليء المصنوعة).

(ح) وبالسند المار إلى الحافظ محمد مرتضى الزبيدي، وهو عن: الإمام الكبير أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي ت١١٨١هـ: عن الإمام الحافظ عبد الله بن سالم البصري ت١١٣٤هـ[١٣٩]: عن مسند الدنيا الإمام الحافظ محمد علاء الدين البابلي المصري الشافعي ت١٠٧٧هـ[١٤٠]، عن العلامة الكبير أبي النجا سالم بن

---

١٣٩ - وأسانيد الإمام الشهير عبد الله بن سالم البصري في ثبته الجليل: (الإمداد، بمعرفة علو الإسناد)، طبع غير مرة، منها أنه طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، في حيدر آباد الدكن، في الهند، سنة ١٣٢٨هـ، وانظر حول جلالة العلامة عبد الله بن سالم البصري، وأثره الواسع في حركة الحديث الشريف في زمانه كتاب: (الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي، إمام أهل الحديث بالمسجد الحرام)، تأليف: العربي الدائز الفرياطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٤٠ - تتبع الحافظ محمد مرتضى الزبيدي تلامذة العلامة الحافظ محمد علاء الدين البابلي ت١٠٧٧هـ، فجمع فيهم كتابا نفيسا اسمه: (المربي الكاملي، فيمن روى عن البابلي)، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ، كما جمع في شيوخه كتابا آخر اسمه: (الفجر البابلي، في

محمد السنهوري: عن الشمس محمد بن عبد الرحمن العلقمي: عن الإمام الحافظ الجلال السيوطي، بمؤلفاته وأسانيده.

ثم إن السند يتصل من طريق الحافظ السيوطي بابن الجوزي وتصانيفه وسلاسل أسانيده، والسيوطي يروي ذلك كله من طريق شيخه محمد بن مقبل الحلبي، إجازة عن الصلاح ابن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، عن ابن الجوزي رحمه الله.

والسند المذكور إلى ابن الجوزي قد ساقه الحافظ السيوطي في مشيخته المسماة: (زاد المسير، في الفهرست الصغير)[١٤١].

وأما أسانيد ابن الجوزي رحمه الله وسلاسل مروياته، وتفصيل ما تحمله، ووجوه روايته ففي مشيخته المشهورة[١٤٢]، وبالسند المذكور إليه نروي مروياته وتصانيفه، ومنها كتابه: (الموضوعات).

ترجمة البابلي)، وقد طبع الأخير.

١٤١ - زاد المسير/ص١٩١/، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي.

١٤٢ - مشيخة ابن الجوزي، ط٣: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ٢٠٠٦م.

وهذا آخر هذا الجزء الحديثي الأزهري، والحمد لله تعالى على ما ألهم وأنعم وأكرم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فهرس المراجع

(أ)

* الاستعاذة والحسبلة، ممن صحح حديث البسملة، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري ت ١٣٨٠هـ، ط: مطبعة الشرق، القاهرة، (د ت)، وطبعة أخرى: مكتبة القاهرة، القاهرة، (د ت).

* الاقتراح، في بيان الاصطلاح، للتقي ابن دقيق العيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ت ١٣٠٤هـ، ط٤: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

* أجوبة أحاديث المصابيح، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، المطبوع في أوائل شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

* ارتشاف الرحيق، من أسانيد عبد الله بن الصديق، طبع ملحقا بثبت الإمام الكبير عبد الله الشبراوي، في مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).

* أسانيد وإجازات ومسلسلات الفاداني، (مجموع فيه اثنا عشر كتابا من أثبات الفاداني ومشيخاته)، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

* ألفية السند، للحافظ محمد مرتضى الزبيدي ت١٢٠٥هـ، ط: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم، تحقيق: الدكتور محمد بن عزوز.

* الإمداد، بمعرفة علو الإسناد، للعلامة عبد الله بن سالم البصري، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، في حيدر آباد الدكن، في الهند، سنة ١٣٢٨هـ.

* الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي، إمام أهل الحديث بالمسجد الحرام، تأليف: العربي الدائز الفرياطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

* إصلاح ابن الصلاح، للحافظ علاء الدين مغلطاي ت٧٦٢هـ، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، تحقيق صديقنا فضيلة الدكتور ناصر عبد العزيز فرج أحمد.

(ب)

* البحر العميق، في مرويات ابن الصديق، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار الكتبي، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م.

* البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير، ط: مكتبة المعارف، بيروت، (د ت).

* بلوغ الأماني، من أسانيد مسند العصر العلامة الفاداني، للشيخ محمد مختار الفلمباني، ط: دار قتيبة، سوريا، سنة ١٩٨٨م.

* بيان نكث الناكث، المتعدي بتضعيف الحارث، للعلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري، مطبوع ضمن مجموع، في: دار الإمام النووي، الأردن، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(ت)

* التحفة اللطيفة، في تاريخ المدينة الشريفة، للحافظ شمس الدين السخاوي ت٩٠٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* التحقيقات، على الموضوعات، في مسند الإمام أحمد، العلامة الشيخ صبغة الله بن محمد غوث المدراسي، طبع بذيل القول المسدد، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة١٤٠١هـ.

* التقييد والإيضاح، للحافظ الزين العراقي، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

* التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني، للعلامة المحدث السيد عبد العزيز الغماري، ط: دار الأنصار، القاهرة، (د ت).

* تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الشمس الذهبي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري.

* تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، ط: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: العلامة عبد الوهاب عبد اللطيف.

* تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، مصورا من طبعة دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٧٤هـ.

* تعجيل المنفعة، بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، ط: دار الكتاب العربي، بيروت.

* تكملة الإكمال، للإمام الحافظ الأمير أبي نصر ابن ماكولا، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة ١٤١٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي.

* تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، للحافظ الذهبي، ط: مكتبة الرشد، وشركة الرياض، كلاهما بالرياض، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

* تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للعلامة أبي الحسن ابن عراق الكناني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

* تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(ج)

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ط: مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود الطحان.

* الجليس الصالح الكافي، والأنيس الناصح الشافي، للقاضي أبي الفرج النهرواني، ط١: عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ومنه طبعة أخرى، طبعت في: مكتبة فياض، القاهرة، سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، تحقيق: عادل شوشة.

* الجواهر والدرر، في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: دار ابن حزم، بيروت، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(ح)

* حجة الله البالغة، للإمام الشاه ولي الله أحمد الدهلوي، ط: المطبعة الخيرية، القاهرة، سنة ١٣٢٢هـ.

(د)

* درء الضعف، عن حديث: (من عشق فعف)، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري ت١٣٨٠هـ، دار الإمام الترمذي، ودار المصطفى، القاهرة، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

* الدرر المجموعة، بترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة، للأستاذ رياض بن عبد الله بن عبد الهادي، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٠٨هـ.

(ذ)

* الذيل على طبقات الحنابلة، للحافظ ابن رجب الحنبلي، ط: مكتبة العبيكان، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

* ذخيرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسي، دار السلف، الرياض، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦، تحقيق: د عبد الرحمن الفريوائي.

* ذيل اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: جلال علي، في دار الإمام الرواس، بيروت، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(ر)

* الرسالة المستطرفة، لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، للعلامة المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* الرفع والتكميل، في الجرح والتعديل، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، ط: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق شيخ مشايخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

(ز)

* زاد المسير، في الفهرست الصغير، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي.

* زهر الرياض، في رد ما شنعه القاضي عياض، للقطب الخيضري، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، تحقيق الدكتور أحمد حاج محمد عثمان.

(س)

* السبل الجلية، في الآباء العلية، طبع ضمن رسائل الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، في تحقيق نجاة أبوي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وآبائه، وأنهم من أهل الجنة في الآخرة، بعناية العلامة الشيخ حسنين مخلوف، مفتي الديار المصرية الأسبق، ط: مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).

* سبيل التوفيق، في ترجمة عبد الله بن الصديق، للعلامة المحدث السيد عبد الله الصديق الغماري، ط: مطابع الدار البيضاء، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

* السرر الموضوعة، في ترتيب اللآلئ المصنوعة، للأستاذ أيمن محمد الشبراوي، ط: دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩٠م.

* سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين الذهبي، ط٩: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ونعيم العرقسوسي.

(ض)

* الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.

* الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(ط)

* طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

* طبقات المفسرين، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، سنة ١٣٩٦هـ، تحقيق: علي محمد عمر.

(ظ)

* ظفر الأماني، بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، للإمام أبي الحسنات اللكنوي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤١٦هـ، تحقيق العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

* علوم الحديث، للإمام الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، ط: دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، س١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق: شيخنا العلامة المحدث نور الدين عتر.

(ع)

* العلل المتناهية، في الأحاديث الواهية، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي ت٥٩٨هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

* عالم الأمة وزاهد العصر، العلامة المحدث الأكبر: بدر الدين الحسني، لفضيلة الشيخ محمد رياض المالح، ط: مكتبة القدس، دمشق، سنة ١٩٧٧م.

(ف)

* الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، منشورات مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الأردن، سنة ١٩٩١م.

* فتح الباري، شرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

* فتح المغيث، بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

* فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمسند الدنيا محمد عبد الحي الكتاني، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس.

* الفوائد المجموعة، في ترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة، الأستاذ عبد الحميد أحمد الدخاخني، ط: دار المرابطين، بالإسكندرية، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(ق)

* القول الجزل، فيما لا يعذر فيه بالجهل، للعلامة المحدث السيد عبد الله بن الصديق الغماري ت١٤١٣هـ، ط: دار الكتبي، القاهرة، سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

* القول المسدد، في الذب عن المسند، للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة ١٤٠١هـ.

(ك)

* الكشف الإلهي، في شديد الضعف والموضوع والواهي، للعلامة محمد بن محمد الطرابلسي السندروسي، تحقيق أستاذنا العلامة الدكتور: محمد محمود أحمد بكار، ط: دار السلام، القاهرة، سنة ٢٠١١م.

* كشف الظنون، عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(ل)

* اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة، للحافظ جلال الدين أبي الفضل السيوطي، ط: المكتبة التجارية، القاهرة، .

* لسان الميزان، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(م)

* المثنوني والبتار، في نحر العنيد المعثار، الطاعن فيما صح من السنن والآثار، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: المطبعة الإسلامية بالأزهر، سنة ١٣٥٢هـ..

* المجروحين من المحدثين، والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ النقاد أبي حاتم محمد بن حبان البستي، ط: دار الوعي، حلب، سنة ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

* المداوي، لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار الكتبي، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

* المطالب العالية، بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر، ط: دار العاصمة، ودار الغيث، السعودية، تحقيق: د سعد بن ناصر، سنة ١٤١٩هـ.

* المحدث الأكبر وإمام العصر، العلامة الزاهد السيد الشريف الشيخ محمد بدر الدين الحسني كما عرفته)، للعلامة محمد صالح الفرفور، ط: مكتبة دار الفرفور، دمشق، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

* المربي الكاملي، فيمن روى عن البابلي، الحافظ محمد مرتضى الزبيدي ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ.

* المعجم الوجيز، للمستجيز، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة، سنة ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م.

* المعجم المختص، للحافظ محمد مرتضى الزبيدي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق: نظام يعقوبي.

* المغير، على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار الرائد العربي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

* الموضوعات، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، تحقيق: الأستاذ نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، وط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: توفيق حمدان، وط٣: مؤسسة النداء، أبو ظبي، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، تحقيق الدكتور محمود أحمد القيسية.

* الموقظة، للحافظ شمس الدين الذهبي، ط٥: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: شيخ مشايخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

* المؤنسي، في تعريف نفسي، للعلامة المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري، مخطوط، في خزانة كتبي نسخة منه.

* محدث الشام العلامة السيد بدر الدين الحسني رحمه الله تعالى بأقلام تلامذته وعارفيه، لفضيلة الشيخ محمد عبد الله الرشيد، ط: مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، ودار الحنان بدمشق، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

* المستصفى في أصول الفقه، لحجة الإسلام الغزالي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، تحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر.

* مشيخة ابن الجوزي، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، ط٣: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ٢٠٠٦م.

* معجم الشيوخ، لأسامة السيد محمود الأزهري، وهو مطبوع في: ماليزيا، نجري سمبيلان، صفا فرودقشين (sofa production) سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

* معجم المؤلفين المعاصرين، ط: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

* مقدمة ابن الصلاح، للإمام أبي عمرو ابن الصلاح، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

* منادمة الأطلال، ومسامرة الخيال، لعبد القادر بن بدران، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٨٥م، تحقيق: زهير الشاويش.

* موسوعة علوم الحديث، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

* ميزان الاعتدال، في نقد الرجال، للحافظ الشمس الذهبي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

* مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس ابن تيمية، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالمملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(ن)

* النكت البديعات، في التعقب على الموضوعات، للحافظ السيوطي، ط: دار الجنان، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

* النكت على كتاب ابن الصلاح، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: مكتبة الفرقان، عجمان، سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

* النكت على مقدمة ابن الصلاح، للإمام البدر الزركشي، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الدكتور زين العابدين بلا فريج، وط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

* نشر العلمين المنيفين، في إحياء الأبوين الشريفين، طبع ضمن مجموع رسائل السيوطي في نجاة أبويه صلى الله عليه وسلم، ط: مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).

* نظم العقيان، في أعيان الأعيان، للحافظ الجلال السيوطي، ط: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، سنة ١٤١٩هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: فيليب حتى.

(و)

* الوافي بالوفيات، للإمام الصلاح الصفدي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.

* الوضع في الحديث، للدكتور عمر حسن عثمان فلاته، ط: مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الفهرس

صفحة ١١٣ - فصل في لمحة مهمة عن نسخة خطية نفيسة ونادرة لكتاب (اللآلئ) تصف لنا تدرج السيوطي في تأليفه، ونستخرج منها فوائد علمية كثيرة.

صفحة ١٢١ - فصل في ذكر إسنادي إلى الحافظ السيوطي، في عموم مروياته وأسانيده ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (اللآليء المصنوعة)، ثم في ذكر السند منه إلى ابن الجوزي في عموم مروياته ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (الموضوعات).